حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي – العدد ٢٤، آيار ٢٠٠٦

الافتتاحية

حرصًا على أن يكون الاقتصاد اللبناني المحور الأساسي في صناعة مستقبل لبنان، وتمسكًا بالطاقات الشبابية المهاجرة أو المتجهة نحو الوظيفة، بادرت وزارة المالية بمشاركة نحو ٤٠ عضواً مؤسسًا من الشباب اللبناني الذين نجحوا في حياتهم المهنية المؤسساتية، وأكثر من ١٠ شركاء ممولين وأكاديميين في إطلاق برنامج "بادر".

"بادر" فكرة جديدة وهي ليست جمعية أهلية أو برنامج تمويل، أو برنامجًا إداريًا تديره وزارة المالية، أو برنامجًا تعليمياً تتبناه الجامعات. وهو ليس مبادرة حكومية أو أهلية.

إن برنامج "بادر" يقوم على مبادرة وطنية وهو مبني على الشراكة بين وزارة المالية والقطاع الخاص، بهدف تحفيز روح المبادرة لدى الشباب اللبناني وتشجيعهم على تأسيس شركات صغيرة على أمل أن تصبح يومًا مؤسّسات كبيرة وأن يتحولوا إلى مبادرين يوفرون بدورهم فرص عمل أخرى للبنانيين.

وراء مشروع بادر فريق عمل كبير مؤلف أولاً من رجال أعمال و أصحاب شركات كبرى سيضعون خبراتهم بتصرّف الشباب، ثانيًا من جمعيات خاصة سوف تمول مبادرات الشباب الهادفة إلى إنشاء مشاريع ومؤسسات، وثالثًا من ممثلين عن الجامعات في لبنان شأنهم تعريف الشباب عن "بادر".

أما جدول الأعمال فينقسم إلى عدة محاور:
المحور الأول يتعلّق بالشق المالي وبتأمين التمويل المناسب لشاب يقوم بخطواته الأولى في إنشاء شركته. وهو يعتمد على جهود المعنيين بالتفاوض مع الممولين لرفع مستوى الدعم المادي، وتسهيل عمليات التمويل كالحصول مثلاً على تمويل دون رهن وعلى خلق صندوق إستثماري للمشاريع الشبابية.

في المحور الثاني، تم الاتفاق مع جامعتي MIT وINSEAD على برنامجين في سبيل إبراز التميّز عند المتفوقين ودعم طاقاتهم.

في هذا العدد

الافتتاحية
التدريب
- التدريب في وزارة المالية في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦
- زيارة المراقبين المساعدين الجدد إلى جمارك المصنع (ص١)
- دورة تدريب للمراقبين المساعدين المتمرنين في ملاك إدارة الجمارك...تحت الضوء (ص٢)
شركاء في التدريب
- جزر القمر تستقبل منتدى للمدراء حول "التدريب المهني"، ١٤ – ١٦ شباط ٢٠٠٦ (ص٣)
- التعريف بمديرية كبار المكلفين الفرنسية في المعهد المالي (ص٣)
- سياسات التوظيف في القطاع العام وتحديات استقطاب الكفاءات المطلوبة... في مستجداتها (ص٤)
أخبار الوزارة
- إطلاق برنامج "بادر" لدعم الشباب اللبناني (ص٤)
- الـ "Swift" إجراء جديد في وزارة المالية لتعزيز العلاقة مع شركائها (ص٥)
- وزارة المالية تهدي المعهد المالي إلى الشهيد باسل فليحان (ص٧)
- تكريم المرأة العاملة في القطاع العام بمناسبة يوم المرأة العالمي (ص٧)
مشاريع جديدة
- توثيق العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال قانون الإجراءات الضريبية (ص٩)
الملف
- الموازنة في تعقيداتها: ضوء على موازنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، مقابلة مع مدير الموازنة ومراقبة النفقات (ص١٠)
أخبار سريعة
- نتائج أعمال اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والهيئات الاقتصادية (ص١٣)
حديثكم حديثنا
- كيف تتم عملية تحديد قيمة حصة موظفي وزارة المالية العامة من عائدات الجباية أو التحصيل السنوية؟ (ص١٥)
حياة الوزارة (ص١٦)
المكتبة المالية (ص١٨)

تدريب المراقبين في دائرتي كبار المكلفين وضريبة الدخل

عمل المعهد المالي بالتعاون الوثيق مع مدير الواردات على تطوير برنامج خاص بشركات التأمين لمراقبي دائرة كبار المكلّفين كما أطلق برنامج تدقيق ضريبة الدخل والذي سوف يشهد في الفصل المقبل إعادة برمجة لناحية المحتوى والأسلوب. ■

الجمارك: اختتام برنامج المراقبين المساعدين الجدد

اختتم المعهد المالي البرنامج التدريبي المكثّف للمراقبين المساعدين الجدد في إدارة الجمارك وعددهم ٧٣ مراقباً مساعداً. كما نظّم دورتين تدريبيتين جديدتين حول "الذكاء المهني في فنّ التواصل والأساليب المتقدمة في الاستجواب والتحقيق" لموظفي الجمارك. ■

تدريب المستشفيات الخاصة

وفي خطوة جديدة من نوعها، نظّم المعهد المالي بالتعاون مع نقابة المستشفيات في لبنان، برنامجاً خاصاً بالمواضيع الضريبية للمحاسبين والمسؤولين الماليين في المستشفيات. وقد شارك في البرنامج ٤٢٧ متدرباً في ٢٧ حلقة تدريبية تناولت مواضيع الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الرواتب والأجور ورسم الطابع المالي. وسوف يتمّ تنظيم حفل اختتام لهذا البرنامج توزّع من خلاله الإفادات على المشاركين. ■

توطيد الشراكة مع المراكز المحلية والإقليمية

استقبل المعهد المالي دورتين تدريبيتين في إطار البرنامج الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية، الأولى حول "السلائف والمخدرات" والثانية حول "القيمة الجمركية". وساهم في تنظيم دورتين تدريبيتين مع جمعية المصارف في لبنان حول النظام الضريبي تخللهما زيارات ميدانية تعريفية إلى المعهد المالي لما يناهز ٧٥ موظفاً من المصارف. ■

جديد التدريب في الفصل الثاني من هذا العام

وعلى ضوء تزايد الطلبات التدريبية وانطلاقاً من حرص القيّمين في وزارة المالية على جعل التدريب أداة أساسية في تحسين الأداء وفي دعم مشاريع التطوير الحالية، يستمر المعهد المالي في الأشهر المقبلة في تنفيذ سلسلة دورات لاسيما في خدمات المكلفين ومعايير المحاسبة الدولية والإدارة والمواضيع العقارية والجمركية. ■

الدورات المقبلة في المعهد المالي (نيسان – حزيران ٢٠٠٦)

- ورش عمل في المهارات الإدارية: إدارة الوقت، عمل الفريق، إدارة الضغط، إدارة الاجتماعات.
- دورات تدريبية حول أصول المراسلات الإدارية وحول أرشفة الوثائق وحفظها.
- دورات تدريبية في المحاسبة التجارية ومعايير المحاسبة الدولية وتحليل البيانات المالية.
- دورات تدريبية في تدقيق ضريبة الدخل وخدمات المكلّفين وورش عمل حول الضرائب والرسوم.
- دورات تدريبية حول السلائف والمخدرات لموظفي الجمارك وقانون السجل العقاري لموظفي أمانات السجل العقاري.
- وتستمر دورات المعلوماتية واللغات....

زيارة المراقبين المساعدين الجدد إلى جمارك المصنع

زار المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك مكتب جمارك المصنع الواقع على الحدود اللبنانية-السورية في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٦. وأتت هذه الزيارة كخطوة عملية بعد التطبيق النظري ضمن البرنامج التدريبي المكثف الذي أعطي لهم خلال الأشهر السابقة.

وفي تفاصيل هذه الزيارة: استقبل المراقب أول نبيل الشقرا المراقبين المساعدين الجدد بكلمة ترحيبية شدد فيها على دور إدارة الجمارك في المراكز الحدودية وأهمية حسن التعامل مع المسافرين عبر الحدود. بعدها تمّ تقسيم المتدربين إلى مجموعتين: الأولى برفقة المراقب كمال سلّوم، والثانية برفقة المراقب مصطفى الرّقة.

أما في المحور الثالث الذي يتولى الناحية الإعلامية والتثقيفية، فيعتمد "بادر" على تعاونه مع المؤسسات التعليمية والإعلامية لتعريف الشباب على هذا المشروع والمساهمة في تعزيز القيم الاجتماعية المبنية على المبادرة والعمل والإنتاجية تماشياً مع ثقافة العمل الجديدة التي يحملها "بادر".

والمحور الرابع والأخير يتعلق بالتعاون بين "بادر" والدولة في سبيل تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية للشباب الراغبين في تأسيس الشركات.

تكمن أهمية المشروع في هدفه وهو إحياء روح المبادرة عند الشباب اللبناني من خلال تعزيز ثقتهم بلبنان وبدورهم المحوري في بنائه اقتصاديًا. لذلك تنحصر صعوبة هذا البرنامج بعد انطلاقه في المحافظة على إستمراريته وعلى الدفع والزخم عند المشاركين في هذه المبادرة.

إن "بادر" هو برنامج من صنع شباب نجحوا مهنياً وأرادوا مدّ يد المساندة إلى المتخرجين حديثًا من الشباب.

يرتبط نجاحه بهمّة الشباب اللبناني واندفاعه إلى تنفيذ مبادرات استثمارية وإنتاجية تحرك الإقتصاد اللبناني كما يعود نجاحه إلى المجهود المشترك الذي ستقوم به كل الأطراف المعنية بـ"بادر".

وبالرغم من الوضع الاقتصادي الدقيق والتحديات التي يواجهها لبنان وبالرغم من النظرة السلبية التي تدفع بالشباب اللبناني إلى الهجرة لتحقيق طموحاتهم وتنمية بذور أحلامهم، فهم مدعوون إلى عدم الاستسلام بل المضي في معركة بناء مستقبلهم ليكونوا أصحاب قرارات الغد. "بادر" ليس إلا خطوة لتشجيع المبادرة الشبابية وإعادة إحياء روح جديدة إيمانًا بقدرتهم على الاستثمار وتعزيز الإقتصاد اللبناني.

ولأن القدرة والطاقة والإبداع سلاح الشباب، ولأن المستقبل لهم، فالكلمة الأخيرة ليست مني إلى الشباب، بل الكلمة الأخيرة هي للشباب.

وزيـر المـالـيـة
جهاد أزعور

التدريب في وزارة المالية في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦

توّلى فريق التدريب في المعهد المالي في مطلع العام ٢٠٠٦ دراسة وتنفيذ مختلف طلبات التدريب الواردة إليه من مديرية الواردات ومن إدارة الجمارك ومن نقابة المستشفيات في لبنان. كما أجرى سلسلة لقاءات مع المدراء لاستطلاع حاجاتهم التدريبية في الإدارات المالية والجمركية والعقارية للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وإضافة إلى التدريب المتخصص، نفّذ المعهد المالي عشرات الدورات التدريبية في المعلوماتية واللغات، فضلاً عن التدريب الإقليمي والدورات خارج لبنان. وقد بلغ إجمالي الدورات التدريبية ٧٣ دورة تدريبية و١٤١٧ متدرباً من وزارة المالية ومن الإدارات الأخرى ومن المشاركين العرب والأجانب (الرسم البياني). فما الذي ميّز عمل المعهد مطلع هذا العام؟ ■

توزيع المتدربين بحسب ادارتهم

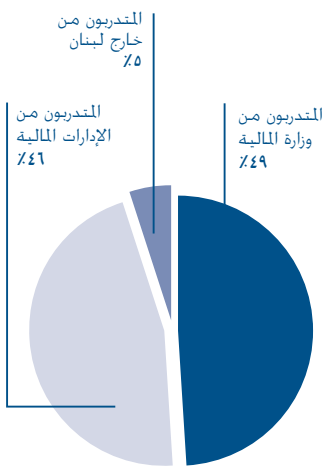

جدول يبيّن أرقام التدريب في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦

الدورات التدريبية في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦	عدد الساعات	عدد الدورات	وزارة المالية	الإدارات الأخرى	خارج لبنان	إجمالي المتدربين
برامج التدريب المتخصص في وزارة المالية	٢٨١	١٣	٣١٥	---	---	٣١٥
برامج التدريب في المالية العامة	٧٩	١٠	٢١٨	---	---	٢١٨
برامج التدريب في الجمارك	٢٠٢	٣	٩٧	---	---	٩٧
دورات المعلوماتية	٤٤	٣٥	٢٢٨	١٣٨	---	٣٦٦
برامج تعزيز اللغة الانكليزية	٢٣٥	٥	٩٦	١	---	٩٧
برامج تدريب متخصصة لمستشفيات الخاصة	٢٧	٩	---	٤٢٧	---	٤٢٧
التدريب بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية والإقليمية	١٠٣	٦	٤٩	٨٧	٦٧	٢٠٣
بعثات تدريب خارج لبنان	١٢٠	٥	٩	---	---	٩
المجموع	٨١٠	٧٣	٦٩٧	٦٥٣	٦٧	١٤١٧

جزر القمر تستقبل منتدى للمدراء حول "التدريب المهني". ١٤ – ١٦ شباط ٢٠٠٦

قد يبدو لك السفر الطويل إلى ما وراء البحار وتحديداً إلى جزر القمر للحديث عن التدريب المهني أمراً غريباً، غير أن نتائجه أتت لتكون ملفتة للانتباه. في الواقع أدى التنسيق بين المديرية العامة للضرائب في فرنسا ممثلة بالمدرب جيل فيول (Gilles VIAULT) وبين المعهد المالي إلى وضع رؤية أوضح لاستراتيجيات التدريب المعتمدة. كما أدى تنوع مجموعة المتدربين إلى إغناء هذا المنتدى لاسيما من خلال تبادل الخبرات والمشاريع المستقبلية.

كذلك فإن موضوع المنتدى قد أثار اهتمام كافة المشاركين لتصدره قائمة مواضيع النقاشات المتعلقة بتحديث الإدارات المالية. ومن جهتهم، تداول المتدربون خلال ورشات العمل في العديد من الأفكار والإشكاليات والمسائل والخبرات المختلفة مما جعل مهمة مقرري الجلسات أكثر تعقيداً. أما الأمر الملفت فيتمثل بالاهتمام المميز الذي أولاه مركز الاجتماعات والدراسات والبحوث لمدراء الإدارات الضريبية (CREDAF) للمتدربين والمدربين على حد سواء بهدف إنجاح المنتدى. أضف إلى ذلك الجهود التي بذلها المنظمون في مديرية الضرائب العامة في جزر القمر لاستقبالنا رغم تواضع إمكانيات بلدهم.

ويبقى الإجماع على أن منتدى مماثل كان ليستحق أن يخصص له وقت أكثر وإمعان أعمق وموارد مالية أكبر. وعلى هامش ما تقدم يلفتني قول مأثور لإميل زولا يذكّر فيه أن "لا بد للمرء أن يعلم أنه لا يستطيع بلوغ السعادة في ظل الجهل". ■

جنان دويهي
مسؤولة تدريب في المعهد المالي

× تم تنظيم المنتدى بالتعاون مع مركز الاجتماعات والدراسات والبحوث لمدراء الإدارات الضريبية (CREDAF) ومع مديرية الضرائب في جزر القمر والمديرية العامة للضرائب في فرنسا والمعهد المالي في لبنان.

التعريف بمديرية كبار المكلفين الفرنسية في المعهد المالي

في إطار التنسيق بين المديرية العامة للضرائب في فرنسا والمعهد المالي، وبهدف تعريف موظفي دائرة كبار المكلفين اللبنانية على الخبرات الفرنسية في مجال الخدمات الضريبية، نظم المعهد حلقة تعريف بمديرية كبار المكلفين الفرنسية تولاها السيد آلان تالون، رئيس دائرة في المديرية وذلك بين ٢٣ و٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦. تضمنت الحلقة نبذة عامة حول المديرية كما تناولت نشأتها وهيكليتها الداخلية والخدمات التي تقدمها إلى المؤسسات الكبيرة، كذلك ركزت على عمليتي التدقيق والتحصيل.

أما مديرية كبار المكلفين فتجسد عملية التحديث التي تتم في وزارة المال والاقتصاد والصناعة الفرنسية؛ وكان قد أطلق فكرة إنشائها وزير الاقتصاد السيد دومينيك ستراوس خان، أما تأسيسها فكان في كانون الثاني من العام ٢٠٠٢. وقد شكلت هذه المديرية بالنسبة للشركات الكبيرة مركزاً ضريبياً موحداً يجري فيه التصريح عن الضرائب الرئيسية وتسديدها، كما يقدم خدمات جديدة على غرار التسويات (بين الضرائب الواجب تأديتها والديون المتوجبة على الدولة)، كما ساهمت في تسريع عملية تسديد الضرائب (قروض على الضريبة على القيمة المضافة).

ويقع إنشاء هذه المديرية ضمن نهج عام يهدف إلى تبسيط الإجراءات المالية والضريبية على المكلفين والمواطنين وتزويدهم بخدمات أفضل وكذلك تحسين سير عمل الدولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إنشاء دائرة كبار المكلفين اللبنانية في أيار ٢٠٠٥ يندرج ضمن المنحى عينه. ■

المراقب، ربيع العرجاء

المحطة الأولى كانت في قاعة المسافرين حيث اطلعت المجموعتان على إجراءات التفتيش والتدقيق المتبعة لدى عبور السيارات والآليات عبر الحدود، وكيفية استعمال دفاتر المرور ورخصة استيراد البضائع والتأشير عليها. ثم توجه المتدربون إلى ما يُعرف بساحة الكشف حيث يتم معاينة البضائع والتأكد من تضمين البيان الجمركي كامل الأوراق اللازمة، واختبروا كيفية إجراء الكشف الحسي للشاحنات من خلال تطبيق عملي. بعدها كانت زيارة لمبنى الضابطة الجمركية حيث تعرف المتدربون على مهامها وأهمها الدوريات الجمركية التي تحدّ من محاولات التهريب عبر مسالك غير شرعية.

ختاماً أجمع المتدربون على أهمية هذه الزيارة الميدانية في تعميق معرفتهم بتطبيق القوانين الجمركية لاسيما في المراكز الحدودية. إلا أنه كانت لديهم جملة ملاحظات تتعلق بتحسين ظروف عمل المراقبين الجمركيين من تجهيزات مكتبية ووسائل تدفئة وخاصة ضرورة ارتباط الرقابة الجمركية عبر تكنولوجيا حديثة ممكننة تسهل حركة مرور المسافرين وعمليات تخليص البضائع عبر الحدود. ■

دورة تدريب للمراقبين المساعدين المتمرنين في ملاك إدارة الجمارك... تحت الضوء

"ليس الفقير من لم يملك شيئاً، بل من لم يملك عملاً"

قد يضيف مونتيسكيو اليوم على حكمته هذه أنه لو ملك المرء عملاً من دون تدريبه على كيفية إنجازه لاعتبر أكثر فقراً... فالتدريب العملي من شأنه تطوير عائدات كل عمل وكل وظيفة وبالتحديد الوظيفة العامة.

من هنا وبعد أن عُيّنا كمراقبين مساعدين متمرنين في ملاك إدارة الجمارك كانت لنا تجربة، بدايةً في المعهد الوطني للإدارة ومن ثم في المعهد المالي، حيث خضعنا لفترة تدريب استمرّت حوالي ثلاثة أشهر.

تراءى لنا نظام التدريب في المعهد المالي مختلفاً عما توقعنا، إذ أُخذت بعين الاعتبار الدورة المكثفة التي تابعناها في الـ E N A. وجاءت الدورة الجديدة أكثر "مرونة" إن من حيث ساعات التدريس وإن من حيث تقسيم المجموعات، فتُركت لكل موظف متمرن الحرية في اختيار التوقيت والمجموعة التي تناسبه.

أما في ما خصّ المواد التي درّست فسرعان ما اتضحت لنا أنها عملية ومتخصصة: إذ إن التعرف بالأنظمة الجمركية المعلوماتية كان ربما الجزء الأكثر أهمية وكذلك إعداد كل مجموعة لبحث يعالج موضوعاً جمركياً من الناحية النظرية والعملية فتح لنا آفاقاً جديدةً لثقافتنا الجمركية.

ولا بد من الإنيان على ذكر الزيارة الميدانية لمكتب المصنع والتي، وإن تخللها قليلٌ من الفوضى حالت في بعض الأحيان من الاستفادة على وجه أكمل، كانت جداً ضرورية بغض النظر عن الصورة التي انطبعت في أذهاننا عن أحوال المكاتب الجمركية في المراكز الحدودية.

غالباً ما ينعت بالكاذب أو بالجاهل من يقيّم موضوعاً من زاوية واحدة، وتحسباً لقارئ - قد يكون احد الزملاء المتمرنين - يطبق هذه المقولة على هذا المقال، لا بد من تقييم دورة المعهد المالي من منظار موضوعي وعادل.

في ما يتعلق بالمواد الدراسية من المسلم به، أنها كلها كانت مهمة وذات صلة مباشرة بميدان وظيفتنا، إلا أن المدة المخصصة لمعالجة كل مادة لم تكن كافيةً وذلك باعتراف الأساتذة المعنيين. فلو زيدت الساعات المخصصة لكل مادة على حساب عدد المواد لأعطيت المعلومات حقها فترسخت أكثر في أذهاننا. ونذكر منها مواد "النظام المنسق"، "إدارة المخاطر" و "قواعد التقييم الجمركي"...

في ما عدا ذلك فإننا نثني على جهود الموظفين في المعهد الذين تميزوا بحسن التنظيم والتخطيط المسبق لكيفية توزيع المقررات المعدة للدرس في وقتها المعيّن وكذلك توزيع برنامج الدراسة وبرامج التقييم المقررة.

وفي النهاية لا بد من الاعتراف بأنه كان للعنصر النسائي الطاغي في المعهد المالي دورٌ أساسيٌ، إن لم يكن الدور الأهم، في نجاح عملية التنظيم والتخطيط "المتقن". ■

المراقب المساعد المتمرن
مايا ملحم

إلى مساهمة البرنامج في الاستثمارات عبر صندوق سيوضع في العام ٢٠٠٧. لا يؤمن التمويل فحسب، بل يشارك أصحاب المشاريع الشابة باستثماراتهم. وبالتعاون مع القطاع العام، يسهر البرنامج على تطوير الإطار القانوني للمعاملات وتعجيلها وتبسيطها ليتمكن الشباب من القيام بالمبادرات الفردية من دون معوقات.

في قاعة سرسق الفخمة، أبصر برنامج "بادر" النور حاملاً في طياته أعظم تجارب عدد من كبار رجال الأعمال الناجحين وأرقى أحلام الشباب الجامعي اللبناني الواعدة بالقدرة على امتلاك وقيادة المؤسسات تجاوبًا مع طموحاتهم وطاقاتهم. وأُطلقت دعوة للمبادرة الفردية تؤمن فرصة عمل للمبادر وإذا نجح يؤمن فرصة لغيره. دعوة، لعلها تساهم في نشر ثقافة عمل جديدة تبث روح الاستثمار والحس بمسؤولية المشاركة بنهضة الاقتصاد اللبناني.

ويبقى الاتكال على همّة الشباب... ■

الـ "Swift" إجراء جديد في وزارة المالية لتعزيز العلاقة مع شركائها

ضمن مساعي وزارة المالية الهادفة إلى تعزيز العلاقة مع المواطنين، أطلقت الوزارة نظام الـ "swift" الذي يهدف إلى دفع أموال المواطنين ومتعهدي المشاريع الذين يتعاملون مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة من خلال تحويلات مصرفية مباشرةً إلى حساباتهم. تتم هذه العملية بالتعاون مع مصرف لبنان (فرع بيروت)، وتقلص من نسبة التعامل بالعملة النقدية وتنشط التحويلات المصرفية، كما تسهل الرقابة على الحركة النقدية في لبنان التي تتولاها وزارة المالية.

كيف تتم عملية التحويل- ال "swift"؟

تمر عملية الـ"swift" بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تعمد الإدارة في الوزارة المعنية إلى تصفية حقوق المواطنين والمتعهدين من خلال إرسال مستندات تصفية وصرف إلى دائرة التدقيق والصرف في مديرية الصرفيات؛ بعدها يصرف الموظفون المعتمدون في هذه الدائرة الحقوق لأصحابها، من ثم يتم إصدار حوالات دفع باسم هؤولاء تحمل عبارة "تحويل مصرفي" أي "swift" وتتضمن أسماء أصحابها التي تكون قد أدخلتها دائرة التدقيق والصرف في نظام الموازنة الإلكتروني المعتمد في وزارة المالية.

يتم تدقيق هذه الحوالات في دائرة الحوالات – مديرية الخزينة؛ وبعد التأكد من صحة المعلومات وتطابقها مع المعلومات المدخلة على نظام الموازنة توافق مصلحة الخزينة على تحويل هذه الأموال وتجري وزارة المالية عملية التحويل الأولية إلى مصرف لبنان.

المرحلة الثانية: يعمل مصرف لبنان على تحويل المبالغ إلى الحسابات التي حددتها وزارة المالية بعد التأكد من أسماء المصارف التجارية وأسماء أصحاب الحسابات وأرقامها عبر الشبكة التي تربط مصرف لبنان بكافة المصارف التجارية.

ما هي أبرز المشاكل التي اعترضت نظام الـ "swift" عند بدء عملية التحويل؟

- تتم العملية حصراً عبر مصرف لبنان في بيروت وليس عبر أي فرع آخر لمصرف لبنان.
- لا يمكن لعملية التحويل أن تتم إذا كان حساب المستفيد مفتوحاً في أي فرع من فروع مصرف لبنان.
- لا يوجد آلية لتحويل الأموال إلى حسابات المصارف المتنازل لصالحها من قبل المستفيدين، وبالتالي لا يتم إجراء العملية.
- عدم وجود آلية لاسترجاع مبالغ الأموال المحولة عن طريق الخطأ إلى أرقام حساب خاطئة؛ مما يستلزم أن يتوخى القيمون على عملية الـ"swift" في كافة مصالح الإدارة وفي إدارة مصرف لبنان – بيروت الحذر الشديد لدى إتمامهم أي عملية تحويل.
- عدم تمكن الإدارة من تدقيق كافة مراحل البرنامج دفعة واحدة، وبالتالي تطبيقه على مراحل متلاحقة.

في الحلول، يعمل فريق المركز الآلي في وزارة المالية بالتنسيق مع كل من مديرية الصرفيات ومديرية الخزينة وإدارة مصرف لبنان على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الناجمة عن تطبيق نظام الـ"swift". ومن الحلول التي تم اعتمادها ما يلي:

- حصرت الإدارة عملية التحويل المصرفي بمصرف لبنان- بيروت دون سواه لكي لا تتشعب المعلومات مما يؤدي إلى أخطاء أثناء إنجاز عملية التحويل.
- أوجدت طريقة عملية وسهلة لتحويل الأموال إلى الحسابات المفتوحة في مصرف لبنان تتبعها خصوصاً عند تحويل الأموال إلى حسابات البلديات والمؤسسات العامة.
- عمدت الإدارة إلى ربط عملية التحويل المصرفي بعدة عناصر لتتمكن من ضبط الأخطاء التي يمكن أن تحصل أثناء إجراء العملية، وهذه العناصر هي: اسم المصرف والفرع ورقم الحساب بالإضافة إلى اسم المستفيد، وبالتالي أي عملية تحويل مصرفي لا تحمل أي من هذه العناصر الثلاثة لا يمكن أن تنجز مما يقلص فرص ارتكاب الأخطاء أثناء إنجاز العملية.

سياسات التوظيف في القطاع العام وتحديات استقطاب الكفاءات المطلوبة... في مستجداتها

في إطار التعاون بين وزارة المالية الفرنسية والمعهد المالي، استضاف المعهد من ٢٠٠٦/٢/٢٠ إلى ٢٠٠٦/٢/٢٢، السيد ديديه هيو (Didier Hue), مراقب حكومة لدى وزارة المالية الفرنسية ومكلّف بمهمة تطوير وإعادة هيكلة مباريات الدخول إلى ملاكاتها، وذلك بهدف عرض تجربة وزارة المالية الفرنسية في إعادة هيكلة وتحديث وسائل التوظيف فيها، والاطلاع على حاجات وزارة المالية اللبنانية في هذا المجال.

تضمنت مهمة الخبير زيارات للمعنيين بموضوع التوظيف في القطاع العام اللبناني وفي وزارة المالية للوقوف عند آرائهم؛

وكذلك تمّ إحياء ورشة عمل للعاملين في مجال إدارة الموارد البشرية في مديريتي الجمارك والمالية العامة حضرها رئيس إدارة الموظفين في مجلس الخدمة المدنية. تناولت الورشة تجربة وزارة المالية الفرنسية والمستجدات في وسائل التوظيف، لاسيما: تطور وتنوع وسائل التوظيف في القطاع العام الفرنسي، إيجابيات وسلبيات التوظيف من خلال المباريات، تدقيق المهارات المطلوبة من خلال طبيعة المباراة، التنظيم الفني للمباراة، وغيرها من المواضيع.

في ختام مهمة السيد هيو، نظّم المعهد حلقة نقاش حول المستجدات في سياسات التوظيف في القطاع العام، دعي إليها الأخصائيون وكبار المسؤولين في القطاع العام اللبناني وخبراء إدارة الموارد البشرية. وقد تم خلالها التطرق إلى أهمية انتقاء العناصر البشرية في القطاع العام وما يترتب عنها على نوعية وفعالية الخدمات المقدمة. كما نوقشت أهمية التدريب في التطوير المستمر للموارد البشرية.

وأمل الحاضرون أن يؤدي الانفتاح على التجارب الخارجية واللقاءات المنعقدة إلى الاستفادة من أفضل المستجدات واعتمادها في القطاع العام اللبناني. ■

إطلاق برنامج "بادر" لدعم الشباب اللبناني

"الفكرة انطلقت من ضرورة تجاوز طموحين كانا لدى الشباب في لبنان، الأول هو الحصول على وظيفة، والثاني الحصول على فيزا، أما نحن فنريد التجاوب مع طموح ثالث كان كامنًا، هو أن يكون الشباب اللبناني قيادياً في إنشاء المؤسسات وإيجاد فرص العمل...".

بهذه الكلمات المختصرة والمعبرة معاً أطلق وزير المالية جهاد أزعور برنامج "بادر" لدعم روح المبادرة لدى الشباب، خلال احتفال أُقيم في فيلا ليندا سرسق في ٢٠٠٦/٤/١٢ بحضور عدد من الشخصيات الرسمية ، الدبلوماسية، والإعلامية، بالإضافة إلى رئيس "بادر" روبير فاضل ونائبه نادر الحريري ومؤسسي ومولي وشركاء "بادر" من رؤساء وممثلي مؤسسات وجامعات لبنانية وجمعيات شبابية اجتماعية واقتصادية وفعاليات المجتمع المدني وإلى مجموعة من الطلاب الجامعيين.

في وقت ما زالت السفارات في لبنان تعج بطلاب يجتهدون للرحيل، وفيما تتصاعد الخطابات الرسمية الواعدة بانفراج اقتصادي قريب، جاء "بادر" لتحفيز روح المبادرة عند الشباب اللبناني وإعادة الثقة بإمكانية نجاح أي مشروع يحلمون به أو نالوا شهادات في سبيل تحقيقه في المستقبل.

"شباب يرغبون في مساعدة شباب" تحت هذا الشعار أسست "بادر" مجموعة من أربعين فردًا يمثلون نخبة من رجال الأعمال المتفوقين والقياديين يعملون في مجالات شتى لنقل خبراتهم إلى الجيل الجديد من الشباب ليكونوا مصدر إلهام لهم من اجل الثقة بالنجاح. وبهدف "مأسسة المبادرة الفردية" يحاول "بادر" خلق مناخ مشجع عبر تقديم استشارات حول الجدوى الاقتصادية لمشاريع الشباب، ومواكبة الشباب في خطواتهم الأولى عبر الإرشاد والتوجيه أو تقديم المساندة التقنية، بالإضافة

المرحلة الأولى من دراسة InfoPro حول خدمات المكلفين في وزارة المالية

أنهت شركة InfoPro للدراسات المرحلة الأولى من الدراسة التي كلفتها وزارة المالية بإجرائها حول درجة امتنان المكلفين من الخدمات المقدمة من مختلف دوائر مديريتي المالية العامة والمساحة والشؤون العقارية.

وقد شملت هذه المرحلة مجموعة من المقابلات مع رؤساء الوحدات المعنية بالتعاطي المباشر مع الجمهور في هاتين المديريتين أدّت إلى تحديد النقاط التالية:

- كمية المعاملات المنجزة سنوياً في كل من الدوائر المعنية بالدراسة
- أنواع الخدمات المقدمة من قبل كل منها
- الصعوبات الداخلية التي تواجهها
- الحلول المتبعة لمعالجتها
- الفئات الموزع عليها الجمهور
- نوع شكاوى الجمهور والحلول المعتمدة لحلها
- آليات تنظيم العمل، كمية ونوعية المستندات المطلوبة، الوقت المحدد لإنجاز كل معاملة وعدد الموظفين المكلف بها...

سمحت هذه المعلومات بإعداد تقرير نوعي وصفي حول كيفية تقديم الخدمات من قبل الوحدات المعنية وأهم المشاكل الداخلية التي تعاني منها، وقد تم عرضها على وزير المالية ورؤساء تلك الوحدات.

إن هذه المرحلة أساسية لإعداد المرحلة الثانية التي تهدف إلى استطلاع رأي عينة من المواطنين والمؤسسات حول درجة امتنانهم من نوعية الخدمات المقدمة لهم من وزارة المالية بغية الخروج بإستراتيجية وخطة عمل لتطوير وتحسين هذه الخدمات. ■

وزارة المالية تهدي المعهد المالي إلى الشهيد باسل فليحان

في ذكرى مرور عام على الجريمة النكراء التي أودت بحياة عدد من الشهداء وفي طليعتهم الرئيس رفيق الحريري ثم النائب ووزير الاقتصاد باسل فليحان الذي عاند الموت ٦٤ يوماً، أهدت وزارة المالية مركز التدريب والتوثيق التابع لها – المعهد المالي إلى ذكرى الشهيد باسل فليحان. لهذه المناسبة، عقد وزير المالية جهاد أزعور مؤتمراً صحفياً في المعهد المالي في ١٥ شباط ٢٠٠٦ أعلن خلاله عن تسمية المعهد المالي "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" بحضور زوجته وعدد من الشخصيات الدبلوماسية والرسمية التي واكبت مسيرة الوزير الشهيد.

أما الإهداء فيأتي تقديراً لمواكبة باسل فليحان الرئيس السنيورة – الذي كان له مستشاراً آنذاك – في تأسيس المعهد المالي في العام ١٩٩٦ وتقديراً للجهود التي بذلها في وزارة المالية حيث عمل إلى جانب الرئيس فؤاد السنيورة على قيادة مشروع طموح للإصلاح والتغيير فاستقدم غيره من الخبراء اللبنانيين للعمل إلى جانبه في إدارة مشاريع التحديث في المالية العامة والجمارك والشؤون العقارية والمساحة. وشهدت الأيام لتفاني باسل وفريق عمله ولقربهم من حياة الوزارة وهمومها، ولعملهم في سبيل المصلحة العامة، فسطروا جميعاً في يومياتهم تاريخاً جديداً للإدارة المالية في البلاد. ■

تكريم المرأة العاملة في القطاع العام بمناسبة يوم المرأة العالمي

كما جرت العادة منذ العام ٢٠٠٢، وبرعاية وحضور وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، احتفل المعهد المالي باليوم العالمي للمرأة في ٧ آذار ٢٠٠٦ وخصص المناسبة لتكريم النساء العاملات بشكل عام والمتقاعدين من موظفات وموظفين في الوزارة بشكل خاص. فتضمن اللقاء نقاش حول دور المرأة في القطاع العام، شاركت فيه السيدة جوزيت طبراوي، مدعي عام ديوان المحاسبة والآنسة أسما اندراوس، ناشطة في القطاع المدني، اللتان تحدثتا عن خبرتهما الشخصية. كما شاركت بالنقاش المحامية السيدة ماري روز زلزل، متطرقة إلى موضوع الكوتا والسيدة علياء عباس، مديرة الصرفيات في وزارة المالية التي عرضت التحديات والعوائق التي تواجهها المرأة في القطاع العام.

- أما في حال حصل أي خطأ في التحويل، فتتبع الإجراءات العادية المتبعة في وزارة المالية لاسترجاع أموال الدولة المدفوعة عن طريق الخطأ عبر إصدار أمر تحصيل عن مدير الخزينة والدين العام بحق الشخص الذي حُول مبلغاً من المال إلى حسابه عن طريق الخطأ.

والعمل جار حالياً لتطبيق آلية التحويل إلى حسابات المصارف المتنازل لها من قبل المتعهدين، وبالتالي تكون الإدارة قد تمكنت من استكمال مراحل عملية "swift" كافةً.
لا شك بأن نظام التحويل هذا، وبالرغم من بعض الأخطاء والعراقيل التي ظهرت وستظهر أثناء تطبيقه، يساهم مساهمة فعالة في تسهيل الإجراءات وتبسيطها ويشجع أصحاب الشأن على التعاطي مع وزارة المالية. ■

المحاسب إلياس زخيا
مديرية الصرفيات

الرؤية والمهام الرئيسية لوزارة المالية

عملت وزارة المالية مؤخراً بالتعاون مع شركة الاستشارات الدولية بوز ألن هاملتون، على إجراء تقييم استراتيجي لأدائها بهدف وضع برنامج إصلاحي يصب في إطار رؤية وزارة المالية ومهامها.

عمل الاستشاريون خلال الاشهر القليلة الماضية على جمع معلومات تتعلق بخمسة مجالات أساسية من عمل الوزارة، وهي:
١. الخدمات المقدمة إلى المواطنين
٢.التكنولوجيا المعتمدة
٣. هيكلية الوزارة
٤. الموارد البشرية في الوزارة
٥. تقييم الأداء، وذلك لوضع برنامج الإصلاح

وبناءاً عليه تم تحديد لائحة شاملة بمبادرات يمكن اعتمادها لتحقيق هذا البرنامج وجرى ترتيبها بحسب الاولوية ووزعت على أربع فئات قد تشكل مكونات برنامج الإصلاح وهي التالية:
أ. تحسين فعالية الإجراءات المعتمدة
ب. تحسين النظام المالي
ج. تحديث هيكلية الوزارة وبناء القدرات البشرية
هـ . المساهمة في تحديث القطاع العام

وبهدف توجيه برنامج الإصلاح ، كان هنالك حاجة لوضع رؤية ومهام واضحة لوزارة المالية. وفي هذا الإطار، نظم الفريق الاستشاري ورشة عمل جمعت كبار المسؤولين في وزارة المالية الذين عبروا عن وجهة نظرهم عما يتوجب ان تكون عليه الرؤية والمهام الأساسية للوزارة، من خلال الإجابة على استمارة، أدّت نتائجها إلى تحديد رؤية ومهام وزارة المالية.

وقد استنبط المستشارون بيان الرؤية من خلال الإجابات التي توفرت على الأسئلة التالية:

ما هو نوع الوزارة الذي نريد أن نكون عليه؟
- وزارة تشجّع الاستقرار الاقتصادي (٣٠٪)
- وزارة رائدة في الإصلاح (٢٥٪)

ما هي القيمة المضافة التي نقدمها من خلال خدماتنا؟
- ضمان الشفافية والمساءلة (٣٦٪)
- ربط الإنفاق بالأولويات الوطنية (٢٥٪)

ما هي الصورة التي نريد أن نعكسها عن الوزارة؟
- أداة رئيسية لمواءمة الموازنة مع السياسات الوطنية (٣٤٪)
- الجهة التي تتولى إدارة السياسات المالية والدين العام (٣٣٪)

ما هي الوسائل التي تتيح لنا تحقيق الموقع المطلوب؟
- مكافحة الفساد (٢٧٪)
- استخدام التقنيات الحديثة (٢٢٪)

كما اعتمد المستشارون المقاربة نفسها لتحديد المهام الرئيسية للوزارة، فأتت الإجابات عن الأسئلة على الشكل التالي:

ما هي المهام الأساسية التي يجب أن نقوم بها؟
- تأمين الاستقرار المالي (٢٧٪)
- السعي لتفعيل الإجراءات المعتمدة (٢٢٪)

ما هي النتائج المرتقبة من عملنا؟
- ضمان ثقة المواطنين بالوزارة (٢٨٪)
- تحسين البيئة الاقتصادية (٢٢٪)

ما هي المعايير التي يجب اعتمادها؟
- اعتماد التقنيات والحلول الحديثة (٥٤٪)
- تطبيق المعايير وأفضل الممارسات المعتمدة دولياً (٤١٪)

كيف سيستفيد شركاء الوزارة والجهات المعنية من ذلك؟
- تماسك متزايد بين السياسات المالية والسياسات الاجتماعية (٢٨٪)
- تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة وتقليص كلفتها (٢٨٪)

وقد تمكن المستشارون من صياغة بيان أولي لرؤية ومهام الوزارة، على أن توضع بشكلها النهائي بعد عرضها على المعنيين:

الرؤية:

قيادة الإصلاح الاقتصادي للحكومة من خلال إعداد السياسات المالية وإدارتها وإدارة الدين العام بشكل سليم وذلك بهدف ضمان النمو الاقتصادي المستدام بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وان تكون قدوة للشفافية والمسائلة بما يعكس الحكم الصالح.

المهام الرئيسية:

سوف نحقق رؤيتنا من خلال ضمان فعالية الخدمات التي نقدمها، مستخدمين بذلك التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات الإدارية بأقل كلفة ممكنة، وذلك بهدف تعزيز ثقة المواطنين بنا وتأمين التماسك بين السياسات المالية والاجتماعية. ■

السويد: (www.itsweden.com و www.cejem.com)
في العام ٢٠٠٤ لجأ ١,٠٤٦,٦٩٥ مواطناً سويدياً إلى التصريح الضريبي عبر الإنترنت أو عبر الهاتف أو عبر الرسائل الإلكترونية (sms)، أي أن مكلفاً من أصل ثلاثة مكلفين استخدم التصريح الإلكتروني، وقد ارتفع عدد المصرحين إلكترونياً بنسبة ٣٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٣. ولوحظ أن معظم مستخدمي هذه الوسائل تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٤ عاماً.
من جهة أخرى، تشير دراسة شملت ٩ دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن كلفة الإدارة المالية هي الأقل في السويد حيث تشكل نسبة ٠,٥٢ ٪ من الإيرادات الضريبية مقارنةً بـ١,٧١٪ في ألمانيا و١,٦٪ في فرنسا.

فرنسا: (www.impots.gouv.fr)
بدءاً من العام ٢٠٠٦، لم تعد التصاريح الضريبية إلكترونية فحسب بل باتت نماذج التصاريح تتضمن المعلومات المطلوب إدخالها بحيث لم يعد على المكلف سوى التأكد من المبالغ المذكورة وتصحيحها في حال لم تكن مطابقة للواقع. وبات المكلف الذي يلجأ إلى التصريح الإلكتروني يستفيد مما يلي:

- حسم ضريبي بقيمة ٢٠ يورو.
- مهلة إضافية لإرسال التصريح عبر الإنترنت.
- إعفاء من تقديم المستندات المطلوبة لاسيما تلك المتعلقة بتقديم الهبات (تخفيض الضرائب في ما يتعلق بالهبات) وبتسديد اشتراكات النقابات (شرط الاحتفاظ بالوثائق ذات الصلة).

وقد انعكس ذلك إيجاباً على عدد المكلفين الذين قدموا تصاريحهم إلكترونياً بحيث بلغ ٣,٧ مليون مكلف في العام ٢٠٠٥.

كندا:
اعتمدت كندا نظام التصريح الإلكتروني منذ العام ٢٠٠٢ غير أنها استثنت من هذه الخدمة الأطراف التالية:
المكلفين غير المقيمين في كندا، الأطراف التي أعلنت إفلاسها، والأطراف التي تسدد الضريبة على الأجور في أكثر من إقليم أو منطقة. ■

توثيق العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال قانون الإجراءات الضريبية

في خطوة تهدف إلى تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الضريبية وتماشياً مع ورشة إعادة هيكلة النظام الضريبي، أطلق مشروع تحضير قانون الإجراءات الضريبية منذ العام ٢٠٠٤، ويتم حالياً العمل على إنهائه ومن ثم إرساله إلى مجلس النواب لإقراره وتصديقه قبل نهاية العام ٢٠٠٦.

شارك في إعداد النص لجنة مؤلفة من قاض في مجلس شورى الدولة، محامين وخبراء ضرائب، كما تمت الاستعانة بخبراء من صندوق النقد الدولي والاستفادة من مراجع أجنبية من فرنسا، سويسرا، وغيرها.

يهدف مشروع القانون إلى تكريس مبادئ عامة لتطبيق القوانين الضريبية وتسهيل الإجراءات الضريبية وتكييفها مع التطورات والتغييرات العملية وإلى تحديد بعض المفاهيم المستعملة في القوانين الضريبية. يسعى القانون المذكور من خلال ذلك إلى تحديد وتوضيح حقوق وموجبات المكلف من جهة وموجبات الإدارة الضريبية من جهة أخرى ويشكل خطوة إضافية لجعل العلاقة في ما بينهما أكثر شفافية...

ترقبوا تفاصيل إضافية حول مضمونه في الأعداد المقبلة من "حديث المالية". ■

جمارك دبي تعد مشروع "ضريبة القيمة المضافة" لدول الخليج

تعد "جمارك دبي" بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبالتنسيق مع وزارة المالية والصناعة الإماراتية دراسة حول نظام الضرائب المقترح "ضريبة القيمة المضافة" في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وذلك بعدما فوضت الأمانة العامة لدول المجلس الإمارات القيام بهذه المهمة.

وتتولى جمارك دبي إعداد هذه الدراسة ضمن فريق عمل شكلته الدولة لهذا الغرض، على أن تبحث جميع الخيارات المناسبة سواء فرض الضرائب بشكل عام في دول التعاون أو الاقتصار على ضريبة القيمة المضافة، أو بحث إمكان تطبيق ضريبة المبيعات كأحد البدائل المطروحة.

هذه الخطوة جاءت متزامنة مع المفاوضات التي تجريها دولة الإمارات مع كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وأستراليا والصين بهدف توقيع اتفاقيات التجارة الحرة، ما يعني انخفاضًا كبيرًا في الإيرادات من الرسوم الجمركية، وبالتالي فإن البديل يكون فرض ضرائب.

تميّز النقاش بتنوع المداخلات المفيدة. وقد أحيته الكاتبة والناشرة السيدة نادين توما مضيفة على الحفل روح الطرافة. واستهلّ هذا اللقاء الذي جمع حوالي ٢٠٠ شخص، بفيلم وثائقي عرض استطلاع آراء عن دور المرأة العاملة في القطاع العام.وتلا النقاش عدة مداخلات منها حول بعض القوانين المجحفة بحق المرأة لاسيما القوانين الجزائية وقانون الجنسيّة. وكانت كلمة الختام لوزير المال، شدد فيها على أهمّية دور المرأة في المجتمع بشكل عام وفي العالم المهني بشكل خاص. ■

مسيرة المرأة... نحو المساواة

تاريخ من المعاناة والقهر والقمع...
تاريخ من التمييز والذل والمنع...
تاريخ ملأته بالصبر والدمع...
إنه تاريخ المرأة.

فالمرأة بصورة عامة عانت الأمرين وتعرضت لصعوبات وعقبات جمة في مسيرتها للتحرر من النظرة الدونية نحوها وللوصول إلى مبدأ المساواة بينها وبين الرجل على جميع المستويات (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...).

أما المرأة اللبنانية، فتمثلت الخطوة الأولى في مسيرتها هذه، بمنحها الحقوق السياسية عام ١٩٥٣، واستتبعت بالاعتراف بحقها كزوجة في اختيار جنسيتها عام ١٩٦٠ وحقها بالترشح للمجالس المحلية عام ١٩٦٣. في العام ١٩٧٤، ألغي مطلب الحصول على إذن الزوج للسفر، كما ألغي حظر استخدام وسائل منع الحمل عام ١٩٨٣. وفي السنة التالية، تم توحيد سن نهاية الخدمة ومنحت المرأة مستحقات في الضمان الاجتماعي متساويةً مع الرجل. وقد كان لبنان طرفاً في عدة اتفاقيات اعتمدتها اليونسكو ومنظّمة العمل الدولية في موضوع المساواة بين الجنسين. وسنة ١٩٩٦، انضم لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأتت الإجراءات المتبعة في هذا المجال بثمارها سريعاً، إذ برز دور المرأة جلياً في جميع القطاعات والمجالات. أما الدور الأبرز الذي لعبته وما زالت، فهو دورها كأم تهتم بأولادها بطريقة أصبحت أكثر وعياً وفعاليَة منذ انفتاحها على المجتمع وانخراطها به.

كثيرة هي الدول التي اتخذت تدابير صارمة للحؤول دون التمييز بين الرجل والمرأة ولإعطائهما حقوقاً متساوية أمام القانون. ولكن ما زالت مشكلة النساء تتفاقم في المناطق الريفيَة وتلك التي تعيش في البلدان الفقيرة جداً، حيث نرى تهميشاً واضحاً لها واغتصاباً ظاهراً لحقوقها (كحرمانها من التعلم والاتجار بها واستغلالها في الدعارة...). فأوجه اللامساواة كثيرة جداً ولكنها تصب جميعها في خانة واحدة ألا وهي الانتقاص من كرامة وحقوق المرأة.

وفي النهاية، إن طريق المساواة طويلة جداً وما زال أمامنا الكثير للقيام به، ولكن لا بد من التنويه بالجهود المبذولة للاعتراف بحقوق المرأة ولإقرار مبدأ المساواة بينها وبين الرجل: كلاهما إنسان، كلاهما صورة الله، فلم التمييز؟ ■

كارول أبي خليل
وحدة الأبحاث والدراسات الضريبية

التصريح الإلكتروني ... بعض تجارب دول العالم

تعددت فوائد التصريح الضريبي الإلكتروني لاسيما في ما خص المكلفين بحيث بسّطت الإجراءات المعتمدة سابقاً وخفضت كلفتها لناحية الوقت والمال: فلم يعد على المكلف الذهاب إلى الإدارة المالية لتقديم تصريحه أو الانتظار في صف طويل لإتمام معاملاته. كما قلّت الكلفة المتوجبة على الحكومة وكذلك الكلفة المتوجبة على البيئة بعد التخلي عن النسخ الورقية. وقد اعتمد العديد من الدول طريقة التصريح هذه. وفي ما يلي بعض الأمثلة عن تجاربها في هذا المجال:

أما النفقات الاستثمارية فلم تصرف وقد أنفقت الإدارات المعنية من الاعتمادات المدورة غير المعقودة المتوفرة لديها باعتبارها مصدقة من المجلس النيابي في موازنة سابقة.

بما تميزت موازنة العام ٢٠٠٥؟

إذا ما نظرنا إلى موازنة العام ٢٠٠٥ لاعتبرناها موازنة عادية ترتكز في نفقاتها على موازنة العام ٢٠٠٤. لكنها لحظت للمرة الأولى سلفات لمؤسسة كهرباء لبنان من اعتمادات موجودة في الموازنة وفقاً لنظام وآلية تتفق عليها كل من وزارة المالية ومؤسسة كهرباء لبنان وقدّر الاعتماد بـ ١١٠٠ مليار ل.ل.؛ أما الغاية من ذلك فهو تعزيز الشفافية فيما يتعلق بنفقات مؤسسة كهرباء لبنان وإطلاع المجلس النيابي على مقدار عجز مؤسسة كهرباء لبنان بدلاً من إعطائها سلفات خزينة لا يضطلع عليها المجلس النيابي مسبقاً.

ماذا في موازنة العام ٢٠٠٦؟

لقد أعدت مديرية الموازنة أرقام موازنة العام ٢٠٠٦ وتم إرسالها إلى وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، الذي طلب إجراء تعديلات عليها ووضع مشروع موازنة للعام ٢٠٠٦ تتلخص أهدافه بتخفيض العجز من خلال ضبط النفقات والاستغناء عن النفقات غير الملحة. لذا تضمن مشروع الموازنة اقتراحات لتعديلات ضريبية وتعديلات في النصوص القانونية وبعض الإصلاحات سيتم الإفصاح عنها عندما يصبح المشروع في صيغته النهائية.

هل هناك توجه لاعتماد موازنة الأداء في وقت قريب؟

لا نزال اليوم في مرحلة التفكير والتحضير لتطبيق موازنة البرامج والأداء. فالبدء بتطبيق هذه الموازنة يتطلب قانوناً جديداً غير قانون المحاسبة العمومية الذي يرتكز على اعتمادات البنود بينما موازنة البرامج والأداء هي موازنة مشاريع. كما يتطلب توظيف جهاز بشري متخصص وتحضير الإدارات العامة من خلال التدريب على النظام الجديد وإعداد القوانين اللازمة. ويبقى الأهم البدء بالخطوة الأولى نحو هذا الاتجاه. وهنا لا بد من الإشارة إلى الاتجاه لوضع صيغة لقانون جديد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ووزارة المالية. ونحن اليوم في صدد الإعداد لورشة عمل للبحث في كيفية تحسين إعداد الموازنة لإدخال بعض مبادئ موازنة البرامج والأداء.

ما هي توصياتكم واقتراحاتكم للمستقبل؟

نتمنى على الإدارات العامة التجاوب مع وزارة المالية عند تحضير مشاريع الموازنة الجديدة، والعمل كفريق واحد في سبيل المصلحة العامة؛ وهنا لا بد من التنويه بحس التعاون الذي أبداه كل من المديرية العامة للأمن العام ووزارة البيئة وإدارة الإحصاء المركزي وهيئات الرقابة التي قدمت مشاريع موازنة مدروسة ودقيقة. وأتمنى أن نعمل جميعاً على البدء بالتحضير لموازنة البرامج والأداء التي تبقى من بين الأهداف الرئيسية لوزارة المالية. ■

هل تعلم؟

أن موازنة العام ٢٠٠٥ نصت على تخفيض الغرامات على الرسوم البلدية بنسبة ٩٠٪ وعلى رسوم السير بنسبة ٨٥٪؛ وفي محاولة لتخفيض النفقات نصت موازنة العام ٢٠٠٥ على إخضاع المساهمات والمساعدات لغير القطاع العام إلى آلية خاصة تصدر عن مجلس الوزراء بناءاً على اقتراح وزير المالية والوزير المختص.

مهام مديرية الموازنة ومراقبة النفقات

يعرّف قانون المحاسبة العمومية الموازنة على أنها "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق". وتكون المباشرة بإعداد الموازنة بمبادرة من وزير المالية الذي يصدر تعميماً في أوائل السنة إلى الوزارات والإدارات العامة يتضمن التوجه العام لبرنامج الحكومة المالي والاقتصادي والأسس الواجب اعتمادها في تحديد النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية. وتتولى السلطة التنفيذية حصراً إعداد الموازنة بحيث يضع كل وزير قبل نهاية شهر أيار من السنة مشروعاً بنفقات وزارته عن السنة التالية ويرسله إلى وزير المالية مشفوعاً بالمستندات والإحصاءات والإيضاحات اللازمة لتبرير كل اعتماد من الاعتمادات المطلوبة. بعدها يحيل وزير المالية مشاريع الوزارات إلى مديرية الموازنة ومراقبة النفقات التي تتولى درس المشاريع وتسجيل الملاحظات بشأنها ثم تحدد مواعيد للجهات المعنية في الوزارات والإدارات العامة للتداول معها في شأن الملاحظات والتي تدور في الغالب حول ضبط الإنفاق والحد من المبالغة فيه. ومن المفترض أن ينتهي العمل بالمشروع قبل أول أيلول ليرفع إلى مجلس الوزراء، وتبقى المتابعة ليقر في مجلس الوزراء وليودع بعدها السلطة التشريعية ضمن المهلة المحددة في الدستور لتقوم اللجان النيابية بدرسه، وبعد إقراره يتم طبعه ومراقبته من قبل المديرية. بعد إجازه يوزع على كافة الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات.

وإلى جانب هذه المهمة تتولى مديرية الموازنة ومراقبة النفقات مراقبة تنفيذ الموازنة وهي أعمال المراقب المركزي لعقد النفقات ومراقبو عقد النفقات، مع الإشارة إلى أن مدير الموازنة هو وفقاً للقانون المراقب المركزي لعقد النفقات ويتولى

تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي كان قد طالب الإمارات التي تشهد ازدهارًا عقاريًا بإدخال ضريبة ممتلكات وتوسيع ضريبة الشركات لتشمل جميع القطاعات، محذرًا من أن الفائض في ميزانية الدولة لا يمكن أن يتواصل إلى ما لا نهاية من دون دعم العائد الضريبي.

في هذا الإطار، أعد الصندوق تقريرًا ومن أبرز التوصيات التي جاءت فيه:

إن نظام الضرائب المقترح يجب ألا يؤدي إلى زيادة الأسعار حيث أنه يعتبر بديل للرسوم الجمركية.

تطبيق النظام الضريبي الجديد على مرحلتين: تتضمن الأولى تطبيق الضرائب على سلع مختارة مثل منتجات التبغ والسيارات والإلكترونيات وغيرها، فيما تقتضي الثانية القيام بفرض الضرائب على مختلف أنواع السلع والخدمات. يُذكر أنه لا يوجد في الوقت الحالي ضرائب مبيعات أو دخل في دولة الإمارات بينما تفرض الضرائب على أرباح شركات الطاقة والبنوك الدولية على المستوى الاتحادي، وضريبة ١٠ ٪ على مبيعات الفنادق المطبقة في دبي، أن الإمارات حققت فائضًا كبيرًا في الميزانية المجمعة في عام ٢٠٠٤ بلغ ١٧,٢ مليار درهم (الدولار يعادل ٣,٦٨ درهم) بفضل ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، لكنها كانت سجلت عجزًا بلغ ١٧,١ مليار درهم في عام ٢٠٠١ عندما كانت أسعار النفط أقل بكثير.

(المرجع: "العربية" عدد ٢٠٠٦/٢/١٤) ■

غريتا مهنا
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

الملف

الموازنة في تعقيداتها: ضوء على موازنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، مقابلة مع مدير الموازنة ومراقبة النفقات

موازنة العام ٢٠٠٥ طال انتظارها، وصدرت بعد أن مرّت بمخاض طويل دام سنة؛ مما أثار تساؤلات عديدة أجاب على بعضها الأستاذ إلياس شربل، مدير الموازنة ومراقبة النفقات، في مقابلة أجرتها معه "حديث المالية".

لماذا تأخرت موازنة العام ٢٠٠٥؟

لم ينتج التأخير في إعداد الموازنة عن وزارة المالية التي حضرت مشروع الموازنة وقدمته لمجلس الوزراء ضمن المهلة الدستورية. إنما أتى نتيجة الأحداث التي عصفت بلبنان وأدت إلى تغيير الحكومات وبالتالي تغيير وزراء المالية الذين يبتون في هذا الشأن. فكان أن مر مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: تمثلت بمشروع الموازنة الذي أعده وأطلقه وزير المالية آنذاك الأستاذ فؤاد السنيورة والذي شكل مشروعاً إصلاحياً متكاملاً تضمن فصلاً إصلاحياً من ٦٠ بنداً نص على رؤية واضحة وتوجهات للمعالجات الإدارية والمالية والاقتصادية في إدارات الدولة كافة. ولكن مع استقالة الحكومة وضع هذا المشروع جانباً.

المرحلة الثانية: مع مجيء حكومة جديدة، وتسلم الدكتور إلياس سابا حقيبة وزارة المالية، تم إعداد مشروع جديد تضمن بعض الإصلاحات التي نص عليها المشروع السابق وتم إرساله إلى مجلس الوزراء: غير أن هذا المشروع لم يبصر النور بسبب استقالة الحكومة.

المرحلة الثالثة: انهمكت الحكومة الثالثة في التحضير للانتخابات النيابية ولم يتسن لوزارة المالية وعلى رأسها الأستاذ دميانوس قطار التحضير لمشروع موازنة للعام ٢٠٠٥.

المرحلة الرابعة: بعد الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة أعدت وزارة المالية، الذي تولى حقيبتها الدكتور جهاد أزعور، مشروعاً جديداً يرتكز على المشروع الأول الذي كان أعده الرئيس السنيورة من دون أن يتضمن الإصلاحات المطروحة وذلك نظراً لضيق الوقت وضرورة إصدار قانون موازنة قبل نهاية العام ٢٠٠٥. فكان أن أقر مجلس الوزراء المشروع في ١٧ تشرين الثاني (أي مع تأخير سنة) بعد أن درسته لجنة المال والموازنة خلال شهري كانون الأول ٢٠٠٥ وكانون الثاني ٢٠٠٦ وصدر القانون في ٣ شباط ٢٠٠٦.

على أي أساس تم الإنفاق خلال العام ٢٠٠٥؟

جرى الإنفاق على أساس القاعدة الاثني عشرية وفقاً لقانون المحاسبة العمومية: فدفعت النفقات الدائمة (رواتب، إيجارات...) التي تقضي المصلحة العامة باستمرارها ضمن الاعتمادات المصدقة في موازنة السنة السابقة (٢٠٠٤). وقد حصلت بعض الإشكالات حيث زادت قيمة بعض النفقات عن المبالغ التي أُقرت في موازنة العام ٢٠٠٤. فطلبت وزارة المالية من مجلس الوزراء الموافقة على عقد هذه النفقات وتصفيتها وصرفها وفقاً لما هو ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ وقد أتت المادة ٣٢ من قانون موازنة العام ٢٠٠٥ لتجيز هذا الإجراء بصورة قانونية وبمفعول رجعي.

نتائج أعمال اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والهيئات الاقتصادية

وضع على طاولة البحث ٨٤ موضوعاً أو اقتراحاً وتم قبول بعكس ما كان متوقع ٥٦ موضوعاً أي ما نسبته ٦٦ في المئة. وأحيل ١٤ اقتراحاً (١٧ ٪) إلى جهات معنية أخرى. وبقي فقط ١٤ اقتراحاً (١٧ ٪) لم يؤخذ بهم.

وقد تم التوصل إلى تنسيق مطالب مختلف هيئات القطاع الخاص وإلى فهم ممثلي الوزارة الهدف المشترك ألا وهو تطوير وتحسين التعامل بين الوزارة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى حتى لا تكون العلاقة بينهما قائمة فقط على تطبيق القوانين والأنظمة بحرفيتها.

النتائج المهمة لحلقات حوار اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والهيئات الاقتصادية تم بحثها خلال لقاء جمع وزير المالية بممثلين عن القطاع الخاص في ٢ آذار ٢٠٠٦، حيث عرض الحاضرون ما توصلت إليه اللجنة وتداولوا بأهم الخطوات التي ستقوم بها الوزارة لتحسين وتخفيف الإجراءات الإدارية، وذلك استناداً إلى دراسات وضعت من قبل المديريات المعنية في وزارة المالية والمتعلقة بالمطالب والاقتراحات. كما شددوا على ضرورة متابعة الأعمال المتبقية واتباع التوصيات الناجمة عن الاجتماعات السبعة المتتالية للجنة المشتركة والتي بدأت منذ أيلول ٢٠٠٥.

إذا كانت القضايا المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ومشروع قانون الإفلاس الجديد وغيرها هي التي احتلت صدارة المواضيع فإن الاقتراحات المتبقية لا تقل أهمية عن تلك المنجزة.

وإذا تبلورت الخطوة الأولى بإنجاز كبير، فيجب أن تستتبع بإجراءات إضافية تعزز عمل المؤسسات وتنمي الاقتصاد وتعود بمردود أفضل على خزينة الدولة. ■

روبير دباس
رئيس لجنة التشاور المشتركة
بين وزارة المالية والقطاع الخاص

أهمية تضمين المواضيع الاقتصادية والاجتماعية في الحوار الوطني

في إطار الحوار الذي أطلقته قيادات البلاد الأساسية، وجه وزير المالية الدكتور جهاد أزعور خلال مؤتمر صحفي عقده في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في ٢٠٠٦/٣/٤، نداءً إلى المتحاورين في مجلس النواب بضرورة إدراج الشأن الاقتصادي كبند أساسي على طاولة الحوار أسوة بالمواضيع السياسية لأن الحوار البنّاء والإيجابي لن يكتمل إذا لم يشمل الأمور الاقتصادية ويعالج الهموم الاجتماعية والمعيشية للمواطنين. كما أرسل الدكتور أزعور بكتابين إلى دولة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء لطلب أن تكون المواضيع الاقتصادية والاجتماعية من العناوين الأساسية على جدول الحوار إلى جانب العناوين الأساسية الأخرى المطروحة.

لكن هل هذا النداء هو للتنبيه من مخاطر أزمة اقتصادية؟ ليس تمامًا فالوزير حاول تسليط الضوء على أهميّة طرح المواضيع الاقتصادية في الجلسة الحوارية، وأراد لفت النظر إلى أنّه وعلى الرغم من الأجواء السياسية والأمنية غير المشجعة، فقد تم عزل الوضع المالي والاستقرار النقدي والاقتصادي العام عن الوضع السياسي. ومن المفارقة إننا لاحظنا تحسنًا ملموسًا في المؤشرات المالية خلال الستة أشهر المنصرمة تجلى بانخفاض الفوائد وتحسن ميزان المدفوعات من عجز فاق المليار الدولار في النصف الأول من العام الماضي إلى فائض فاق ٧٠٠ مليون دولار مع نهاية العام المنصرم. وختم أزعور منبهاً إلى وجود فرصة يجب الاستفادة منها مضيفاً: "أن من دون استقرار سياسي وأمني لن يكون هناك استقرار اجتماعي وفي المقابل فإن عدم وجود استقرار ونمو اقتصادي لا يمكن للوضع السياسي أن يستمر فهناك ترابط بين الأمرين". ■

باسم وزير المالية مراقبة عقد النفقات في كافة الإدارات والإشراف على القائمين بهذا العمل (وهم مراقبي عقد النفقات اللذين يمثلون المراقب المركزي في الإدارات التي ينتدبون إليها). ووفقاً للقانون، لا تعقد أية نفقة في أي وزارة قبل أن تعرض على المراقب المركزي لعقد النفقات، لتقترن بتوقيعه وتأشيره وفقاً للأصول القانونية.

وبين إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها، تتولى الدائرة الإدارية في المديرية كافة العمليات الإدارية الملحوظة قانوناً بدءاً من الإعمال التي ترتدي طابعاً إدارياً وصولاً إلى عمليات التنسيق المختلفة.

أما الملاك العددي للمديرية، فهو٤٣ موظفاً موزعين كالآتي:

- مدير الموازنة ومراقبة النفقات
- ثلاثة رؤساء دوائر: دائرة الموازنة- الدائرة الإدارية- دائرة مراقبة النفقات
- ١٤ رئيس دائرة (مراقب عقد نفقات) موزعين على مختلف الوزارات
- ٢٥ موظفاً بين محاسب وكاتب ومحرر ومستكتب وحاجب وخدمات فنية

التوزيع الجندري للمديرية:

موظفو الفئة الثالثة	إناث	ذكور
	٧	١٠
سائر الفئات	**إناث**	**ذكور**
	١٥	١٠

شارك مدير الموازنة ومراقبة النفقات السيد شربل ورئيس دائرة الموازنة الآنسة جوزيان سعد في المؤتمر العربي حول "محاسبة التنوع والمحاسبة الوسيطة لمعالجة الفرق بين الموازنات التخطيطية والفعلية وحساب التباين لكل من التكاليف والإيرادات" الذي انعقد بتاريخ ١٤ و١٥ شباط ٢٠٠٦ في فندق النيل هيلتون في القاهرة.

وزارة المالية تنسق مع المدراء العامين في الدولة حول الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٦

في إطار مساعي وزارة المالية لإجراء إصلاحات في الموازنة العامة والموازنات الملحقة ابتداءً من العام ٢٠٠٦عقد وزير المالية لقاءاً مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمجالس والصناديق وذلك في ٧ شباط ٢٠٠٦ بهدف البحث في سبل ترشيد الإنفاق في هذه المؤسسات وفي وضع معايير لقياس مردودية الإنفاق ونتائجه.

أما الهدف الأساسي من اللقاء فهو التأسيس لمرحلة جديدة تحت عنوان "ربط الإنفاق المالي بالأداء" تصبح فيها المعالجات المالية عملية مشتركة لا تقتصر فقط على النقاش والمفاوضات التقليدية التي تتم بين وزارة المالية وباقي الوزارات والإدارات في الدولة. وقد شدد اللقاء على ضرورة إعادة النظر في الأنظمة المالية لناحية تطويرها إذ أنها لم تعد تستطيع أن تستوعب تطور عمل الدولة كما أنها ليست قادرة على معالجة المشاكل المالية الأساسية، بالإضافة إلى ضرورة وضع التصورات والبرامج لورش وخطط عمل عالية المستوى تهدف إلى تطوير الأداء في الموازنات. كما شدد اللقاء على أهمية تطوير الموازنات لتتحول إلى "موازنات أداء" تنطلق من معايير وأهداف كل وزارة وإدارة تبنى على أساسها العمليات المالية.

كما تخلل اللقاء مداخلات لعدد من المدراء العامين حول رؤيتهم وأفكارهم لتطوير الأداء في الموازنة وبرامج الحكومة، صبّ معظمها في ضرورة إعادة هذه المبادرة لتفعيل الحوار والتنسيق بشكل مستمر بين الإدارات المختلفة، وتغيير دوام الموظّفين العاملين في القطاع العام إلى الساعة الخامسة لتفعيل العمل، ومعالجة مشاكل التدخل السياسي والقيام بالإصلاح الإداري اللازم ومعالجة مشاكل قانون المحاسبة العمومية والرقابة المسبقة التي يجب تخفيفها لأنها تعرقل العمل الإداري. كما تمّ طرح موضوع قانون البرامج وضرورة إعادة النظر بهذه القوانين لتفادي البدء بمشاريع والعجز عن متابعتها، فضلاً عن طلب تأمين توجيهات خطّية لتحضير مشروع الموازنة واقترح أن يصل تعليل الموازنة إلى مجلس النواب.

ختاماً شدد المجتمعون على ضرورة متابعة التنسيق من خلال الاجتماع فصلياً وتحديد محاور من خلال تشكيل فرق عمل متخصّصة تعنى مثلاً بالمواضيع الاستثماريّة وأخرى بالشؤون الاقتصاديّة، ولجنة بالخدمات من مواضيع تتعلق بخدمات تعليمية، صحية، بيئية إلى شؤون التنمية مروراً بالبلديات والزراعة وغيرها وسيليه اجتماع مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في المؤسسات العامة والصناديق والمجالس للبحث كفريق واحد في سبل ترشيد الإنفاق في هذه الإدارات والمؤسسات وفي وضع معايير لقياس مردودية الإنفاق ونتائجه. ■

حركة التجارة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي						
(مليون دولار أميركي)	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالي الصادرات	٦٠٥	٧٥٦	١٠٤٦	١٥٢٤	١٧٤٧	١٨٨٠
التصدير إلى الاتحاد الأوروبي	١٤٢	١٧١	١٥٠	١٤٨	١٥٨	١٨٦
نسبة إجمالي الصادرات	٢٤٪	٢٣٪	١٤٪	١٠٪	٩٪	١٠٪
إجمالي الواردات	٦٠٨٤	٧١٠٤	٦٤٤٥	٦٤٤٥	٩٣٩٧	٩٣٤٠
الواردات من الاتحاد الأوروبي	٢٧٤٠	٣٠٦٢	٢٨٠٣	٢٨٠٣	٣٧٤٣	٣٧١٧
نسبة إجمالي الصادرات	٤٥٪	٤٣٪	٤٣٪	٤٣٪	٤٠٪	٤٠٪

المرجع: الجمارك اللبنانية وبنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

كيف تتم عملية تحديد قيمة حصة موظفي وزارة المالية العامة من عائدات الجباية أو التحصيل السنوية؟

تدور في كل سنة نقاشات طويلة حول أصول وكيفية احتساب العائدات السنوية لموظفي وزارة المالية. في الواقع، تخضع هذه العملية لنصوص قانونية محددة وهي التالية: المادتان ٣٨ و٣٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١٤٧، والمادة ٤٩ من نظام الموظفين، ولاسيما المادة ٤٤ من المرسوم ٧٨/١٦٠٢ التي نصت على ما يلي:

"لا يتوجب على الموظف أي تعويض من أي نوع كان عند تكليفه تأمين أو إشغال عمل أو وظيفة غير عمله الأصلي أو وظيفته الأصلية، إذا جاء هذا التكليف بصورة مخالفة للأحكام القانونية ولاسيما لأحكام المادة ٤٩ من نظام الموظفين".

وهنا يطرح السؤال حول تحديد مفهوم قانونية التكليف: هل كل تكليف يجريه وزير المالية أو مدير المالية العام لا يعتبر قانونياً إلاّ بعد استشارة مجلس الخدمة المدنية؟ وبالتالي تعتبر كافة المذكرات الصادرة عنهما غير قانونية لعدم وجود موجب قانوني لعرضها على مجلس الخدمة المدنية؟

وفي حال اعتبار هذه التكاليف غير قانونية، هل تعتبر مفاعيل هذه التكاليف غير قانونية أيضاً، ولا يحق بالتالي للموظفين الاستفادة من تقديمات الوظيفة التي يشغلونها؟ أم تعتبر هذه التكاليف قانونية بمجرد صدورها دون الضرورة إلى استشارة مجلس الخدمة المدنية، وبالتالي تترتب مفاعيلها القانونية، ويحق لهؤلاء الموظفين الاستفادة من تقديمات الوظيفة التي يشغلوها؟

بناءً على ما تقدم نستخلص ما يلي:
إن العائدات الخاصة بالموظف تحتسب على أساس وظيفته الأساسية، أو الوظيفة التي يشغلها شرط أن يكون هذا الإشغال قانونياً، أي بعد استشارة مجلس الخدمة المدنية. وهنا نطرح مسألة أخرى، وهي المساواة بين المراقبين والمحاسبين والمحتسبين ومراقبي الجباية لجهة احتساب العائدات السنوية، وخصوصاً بعد انتفاء مسببات هذا التفريق الحاصل، لاسيما بعد توحيد الامتحانات لاختيار هؤلاء عبر مجلس الخدمة المدنية، وكون هذه الوظائف جميعاً تتساوى من حيث الرتبة والراتب والحقوق والموجبات. أضف إلى ذلك، المساواة في توزيع الغرامات التي صدرت في قانون موازنة عام ٢٠٠٠، وقرارات التوزيع الصادرة بحق هؤلاء من قبل سعادة المدير العام التي لا تفرق بين هذه أو تلك من الوظائف.

... كلها تساؤلات يطرحها موظفو وزارة المالية نطرحها آملين أن تلقى الصدى الإيجابي في نفوس سامعيها، والسعي الجدي لتحقيقها. ■

المحاسب إلياس زخيا
مديرية الصرفيات

الصبر مفتاح الفرج!

تلقينا خبر الإعلان عن الدورة التدريبية "التثبيتية" التي ينظمها المعهد الوطني للإدارة لمراقبي الضرائب الرئيسيين ومراقبي التحقق ورؤساء المحاسبة ، بترحيب كبير...

كيف لا؟ وزملاؤنا الأعزاء ينتظرون منذ زمن ليس بقصير هذا الخبر. فقد سافر منهم من سافر وعاد من عاد وتزوج من تزوج، والانتظار سيد الموقف.

أما اليوم وبعد أن انطلقت عجلة الدورة الأولى،لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن العديد من المحاسبين ومراقبي الضرائب الذين عينوا في الوظيفة منذ حوالي الأربع سنوات ونيف لا زالوا متمرنين وينتظرون دورتهم التثبيتية العتيدة... مدركين أن ليس أمامهم سوى الانتظار "فالصبر مفتاح الفرج"... ■

رولا سيلا
رئيسة الدائرة الإدارية
مديرية الشؤون الإدارية

مستجدات التوقيع الالكتروني

ضمن إطار العمل على الاستفادة من كافة التسهيلات التي تمنحها المكننة، قامت مديرية المالية العامة بتوجيه كتاب إلى ديوان المحاسبة لإبداء الرأي حول اعتماد التوقيع الالكتروني لجداول التكليف بالضرائب المباشرة.

وقد ورد في الطلب المثال التالي:
"تم خلال عام ٢٠٠٣ إصدار ٣٩٤٣٦٠ جدول؛ وإذا ما اعتبرنا أن توقيع الورقة الواحدة يستغرق فقط ٤ ثوان، فذلك يعني الحاجة إلى حركة آلية متواصلة لمدة ثلاث أشهر ونصف لا بد وأن تستنفذ جهد مدير الواردات ووقته فضلا عن الجهد والوقت اللازمين من المراقبين والمراقبين الرئيسيين ورؤساء الماليات في المحافظات والدوائر المالية في بيروت".

أما الاقتراح الذي تقدمت به مديرية المالية العامة فيتضمن الآلية التالية:
١. تقوم الدائرة المختصة بإعداد جداول التكليف من نسختين (نسخة محققة ونسخة إجمالية) تحمل تواقيع حية لرئيس الوحدة والمراقب الرئيسي والمراقب.
٢. يبرم مدير الواردات النسختين وفقا للأصول بموجب توقيع حي.
٣. تتولى مديرية الواردات طباعة باقي النسخ مهورة فقط بالتوقيع الآلي لمدير الواردات من جهاز الحاسوب وتودعها الجهات المعنية وفقا للأصول على أن تحتفظ لديها بالنسخة الموقعة من قبل الدائرة المختصة.

علما أن رد ديوان المحاسبة لم يبد اعتراضا على اعتماد الآلية المقترحة. ■

غريتا مهنا
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

الإسكوا: مرفأ بيروت يحتل المرتبة ٨ في المنطقة والـ١٥٥ على الصعيد العالمي

أشار "التقرير السنوي للعام ٢٠٠٥" حول مشاريع التنمية الهادفة إلى الاندماج الإقليمي والعالمي والتي يتم تطبيقها في دول منطقة "الإسكوا" إلى أن مرفأ بيروت احتل المرتبة الثامنة من أصل ١٦ مرفأً في منطقة الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، كما احتل المرتبة الـ١٥٥ عالمياً في ما يتعلق بحصصه في الحاويات التي تبلغ سعتها ما يقارب ٣٩ م٣ أي ما يعرف بالـ(TEU) حيث ملك في العام ٢٠٠٣ ٣٠٥,٩٣٣ حاوية. كذلك أصبحت شركة الشحن الفرنسية Compagnie Maritime d'Affrètement-Companie Générale Maritime (CMACGM) ثاني شركة بعد شركة Mediterranean Shipping Company (MSC) تستخدم مرفأ بيروت لإعادة شحن بضائعها. ويعتبر هذا الحدث إنجازاً هاماً بالنسبة لمرفأ بيروت لاحتلال الشركة الأولى المرتبة الثالثة عالمياً والشركة الثانية المرتبة الثانية عالمياً. ■

الترتيب الإقليمي والدولي لمرافئ الحاويات بحسب منظمة الإسكوا – ٢٠٠٢

المرافئ	الدولة	الترتيب بحسب الإسكوا	الترتيب العالمي	حاويات الـ٢٠ قدماً
دبي	الإمارات العربية المتحدة	١	١١	٥١٥٢
صلالة	سلطنة عمان	٢	٣٤	٢٠٠٠
جدة	المملكة العربية السعودية	٣	٣٩	١٧٧٧
خور فكان	الإمارات العربية المتحدة	٤	٥٦	١٤٥٠
دمياط	مصر	٥	٧٤	٩٥٥
الدمام	المملكة العربية السعودية	٦	٩١	٦٣٣
الإسكندرية	مصر	٧	١١٨	٤٩٥
بيروت	لبنان	٨	١٥٥	٣٠٦
اللاذقية	سوريا	٩	١٦٣	٢٨١
العقبة	الأردن	١٠	١٦٤	٢٨١
مرفأ السلطان قابوس	سلطنة عمان	١١	١٦٨	٢٦٥
الفجيرة	الإمارات العربية المتحدة	١٢	١٨٥	٢٠٢
الدوحة	قطر	١٣	١٩٣	١٧٣
مرفأ سلمان	الإمارات العربية المتحدة	١٤	٢٠٣	١٦١
عدن	اليمن	١٥	٢١٣	١٥٦
الشارقة	الإمارات العربية المتحدة	١٦	٢١٨	١٥٢

لبنان يطبق اتفاقية الشراكة الأوروبية

بدأ لبنان بتطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية التي وقعها في كانون الثاني من العام ٢٠٠٢. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العمليات التجارية وتوثيق التعاون على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كما تسعى إلى التمهيد لإنشاء منطقة تجارة حرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى إزالة الحواجز والرسوم التجارية عن كافة البضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي بحلول العام ٢٠١٠. كما تنص الاتفاقية على التعاون في مجالات عديدة على غرار النقل والطاقة والزراعة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الإطار يبدأ لبنان بمناقشة خطة عمل خماسية لتطبيق الاتفاقية. ■

زواج

- المراقبة ميرنا صادر (مالية جبل لبنان) من السيد جوزف خديج.

- محتسب قضـــاء طـــرابـــلس السيد عبد الرحمن غزاوي من الآنسة روعة المصري.
- المراقب محمد نجم (أملاك مبنية) من السيدة هيفاء كايد.

جديد فريق المعهد المالي:

- انضـــمّ إلي فـــريـــق المعـــهـــد المالي كـمـسـؤولـة تحرير الآنسة سيلين مناسا الحاصلة على ماجستير في الـعـلـوم السـيـاسـيـة وعـلـى دبـلـوم دراسات عليا في الإعلام والتواصل مـن جـامـعـة الـقـديس يـوسـف في بيروت.

مغادرة...

ودّع المعهد المالي الآنسة هلا كمبريس المتجهة نحو حياة مهنية جديدة بعد خمس سنوات من الخدمة في المعهد. والآنسة لبنى بستاني التي إلتحقت بعائلة المعهد لمدة أربع سنوات والمغادرة إلى حياة وبلد جديد... وكانت لرئيسة التحرير السابقة هذه الكلمات:

زملائي،
أتوجه إليكم في رسالتي هذه بمناسبة اليوم الأخير لي في المعهد المالي... ويبقى أن أقول أن انتمائي إلى أسرة المعهد كان مدعاة فخر لي ... لقد اختبرت خلال عملي لحظات سعيدة وأخرى صعبة غير أنها زودتني بخبرة مهنية صلبة قد تفتح لي آفاقاً جديدة... كُثر هم الأصدقاء الذين تعرفت عليهم في المعهد لا شك أنهم سيبقون في الذاكرة ... لن أقف على الأطلال لكن لا يسعني سوى أن أحيي الصامدين والصامدات في المعهد المالي... أستودعكم وأتمنى لكم حظاً سعيداً. ■

لبنى بستاني

سودوكو...

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩ شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عمودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

	6		1		4		5	
		8	3		5	6		
2								1
8			4		7			6
		6				3		
7			9		1			4
5								2
		7	2		6	9		
	4		5		8		7	

"زفة الصيفية وفرحة الخزينة"

قرأت بإمعان مقال الزميلة غريتا مهنا في العدد ٢٣ من مجلة حديث المالية، وتحديداً في الصفحة ١١ منها حيث تطرقت للمبالغ الضخمة التي تقاضتها مصلحة الضرائب المصرية في السنوات الأخيرة من الممثلين والمطربين والراقصات...

وقد ختمت مقالها بالقول إن تهافت الفنانين اللبنانيين على تأدية واجبهم الوطني لجهة دفع الضرائب، موضوع بحاجة إلى التدقيق...

زميلتي العزيزة، اسمحي لي أن الفت انتباهك إلى انك دللتِ على شيء و غابت عنكِ أشياء.

فبالإضافة إلى الفنانين لا بد من التوقف عند ظاهرة ملفتة هي حالة مصممي الأزياء والمزينين ومراكز التجميل وشركات تنظيم الأعراس و"الزفّة" والمصورين ...

فإذا قصدنا احد مزيني الشعر النسائيين المعروفين، تطول وتطول ساعات الانتظار بالرغم من ارتفاع الأسعار...

أما في حال رغبنا بالاطلاع على آخر صيحات الموضة تحضيراً لزفاف أو مناسبة ما، فيسألنا ناطور البناية التي اتخذ فيها مصمم الأزياء مركزاً له، إلى أين؟ هل لديكم موعد؟

وإذا تم اجتياز الحاجز الأول، هذا لا يعني أن اجتياز الحاجز الثاني، المتمثل بالسكرتيرة، أمر سهل... وحتى ذلك الحين نكون لا نزال عاجزين عن رؤية أي من التصاميم، واخذ فكرة ولو عامة عن أسعارها... فالسكرتيرة تقترح علينا إعطاءنا موعداً، بعد أسبوعين على الأقل وشرط ألا نكون في الـ high season, وإلا فيتم إرجاء الموعد لبعد شهر أو أكثر...

ويأتي يوم الموعد مع المصمم، وبعد اخذ ورد يخبرنا أن السعر هو ابتداءً من ألفي أو ثلاثة آلاف دولار أميركي... و في حال بدا أي تعجب على وجوهنا يسارع بالقول: "سعر مقبول نسبة للنوعية"!!!

لن أطيل الكلام، فالفكرة ليست بانتقاد هذه القطاعات وأصحابها، ما عاز الله، ولكن الهدف الأساسي هو لفت الانتباه إلى أهمية أن تفرح الخزينة مع فرحة الأعراس بالصيفية، وعقبال العايزين...

رولا سيلا
رئيسة الدائرة الإدارية
مديرية الشؤون الإدارية

بعد أربعين عاماً من الخدمة...

تكريماً لأربعين سنة من الخدمة، أقامت مالية لبنان الجنوبي حفلاً للمراقب مارون الحاج بحضور موظفي مالية لبنان الجنوبي ومدير الواردات السيد لؤي الحاج شحادة بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٤. وبالمناسبة ألقى الموظف المتقاعد كلمة أثرت بنفوس الحاضرين. هذا بعض ما جاء فيها:

"...غداً أيها الأحبة سأطوي صفحة الأربعين عاماً، مكللاً هامتي مجد ما أنجزت، فخوراً بما نسجت من علاقات الود والصداقة، مع محيط تعاملت حيث كان العدل والاتزان منهجاً لي و سبيلاً. غداً سأرحل عنكم وأترك لكم زاد قلبي، مشبعاً بالحنين والاشتياق، فعذراً حيثما أسأت، وصفحاً حيثما قصرت...

...أيها الرفاق، أيها الأحبة، متأهب أنا للرحيل، وفي حقيبتي فيضاً من صداقتكم التي لا تحد. فبحنان الأبوة الحاضنة، وصلابة الأخوة الجامعة، ورساخة الصداقة التي لا تخون، بخشوع كبير أمام المقامات التي تشغلون، و بحيرة المبحر من جديد في سفينة بحر الوجود، أودعكم واحداً واحداً، والدمعة تحرق العين، والغصة تؤلم القلب، والفراق يعذب الروح، شاكراً غنى حضوركم الشخصي، وما فعلتموه، لإنجاح يوم يعز بعده اللقاء."

بنين وبنات

- رزقت المراقبة هناء سعادة (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته انطونيو.
- رزقت المراقبة كريستيان حيدر بمولود أسمته شربل.
- رزقت المراقبة ماجدة علام بمولودة أسمتها يارا.

- رزقت المراقبة نارمند سكاف بمولود أسمته هادي.
- رزقت المراقبة رين حبيقة (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته أنطوني.

خطوبة

- المراقب وسام خليل شرم (مالية جبل لبنان) من الآنسة كريستين وهبي عطايا.

كتاب من المكتبة المالية

الضرائب على الدخل في لبنان، الدكتور جوزف طربيه، دار النهار، ٢٠٠٥

يعالج هذا الكتاب مختلف الأمور التي تحيط بنظام ضريبة الدخل في لبنان على ضوء آخر التعديلات التشريعية التي لحقت به، مع التركيز على النواحي العملية التطبيقية والتفسيرات الإدارية، كما أنه يتناول مقارنات مع بعض قوانين الضرائب الأجنبية.

يتطرق المؤلف وهو رئيس سابق لضريبة الدخل في مديرية الواردات إلى موضوع الإدارة الضريبية معتبراً أن لها الدور الأهم في نجاح أي نظام ضريبي، إذ تقع عليها مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي بواسطة أجهزتها المختصة فتقوم بفرض الضريبة وتحصيلها وتأمين الانضباط الضريبي. إن اعتماد أفضل التشريعات وإتباع أفضل السياسات لا يمكن أن يحقق النتيجة المرتقبة إذا كانت أداة التنفيذ الإدارية عاجزة عن استيعابها وتطبيقها. ■

زيارات منظمة لطلاب الجامعات إلى المعهد المالي

بهدف تعزيز التواصل بين وزارة المالية والشباب اللبناني، قام المعهد المالي بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية بتنظيم أربعة ورش عمل خلال شهر آذار تتوجه إلى الطلاب الجامعيين. فاستقبل المعهد ٧٤ طالباً جامعيًا ذوي إختصاصات مختلفة لتعريفهم على وزارة المالية ودورها ومشاريعها، وعلى النظام الضريبي في لبنان والسياسات المالية المتبعة وعلى المعهد المالي وعلاقات التعاون مع البنك الدولي لاسيما الإمكانات التي يوفرها مركز المعلومات العامة الذي تستضيفه المكتبة المالية. كما خصص البرنامج زيارتين للطلاب: الأولى للمكتبة المالية اضطلعوا خلالها على الخدمات المتوفرة فيها والثانية لمديرية الضريبة على القيمة المضافة. ■

فريق المعهد مستمر باستقبال الوفود الجامعية حتى شهر حزيران الجاري علماً أن هذا النشاط يندرج في سياق النشاطات التي يقوم بها المعهد احتفالاً بمرور عشر سنوات على تأسيسه.

نشرة صادرة عن المعهد المالي

• **هاتف:** ٠١/٤٢٥١٤٧ – ٠١/٤٢٥١٤٩
• **فاكس:** ٠١/٤٢٦٨٦٠

• **أعضاء لجنة تحرير حديث المالية:** رانيا أبو جوده، جنان الدويهي، جيد بكداش، رولا درويش، جوزيان شبلي، لينا عقيقي: المعهد المالي، كلود حداد: المديرية العامة للشؤون العقارية/مصلحة المساحة، الياس زخيا: مديرية الصرفيات، رلى سيلا: مديرية الشؤون الادارية، رجاء شريف: مديرية المحاسبة العامة، وداد علي: مديرية الموازنة ومراقبة النفقات، بشير عيد: المديرية العامة للجمارك، هلا فواز: دائرة ضريبة الرواتب والأجور، رنا كرم: مديرية الخزينة والدين العام، غريتا مهنا: وحدة الأبحاث والتحليل الضريبية
• **رئيسة التحرير:** سيلين مناسا
• **إشراف:** لمياء المبيّض البساط
• **تصوير:** Int'l pictures, وكاميرا المعهد المالي
• **طباعة:** المطبعة العربية

HADITH
EL MALIA

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

La lettre interne du ministère des Finances

Editée par l'Institut des Finances - # 24, Mai 2006

EDITORIAL

Soucieux de faire de l'économie libanaise un axe primordial pour la construction de l'avenir du Liban et attaché au potentiel des jeunes qui émigrent ou qui s'orientent vers l'emploi, le ministère des Finances a lancé le programme Bader en collaboration avec près de 40 jeunes membres fondateurs libanais ayant réussi dans leur vie professionnelle et plus de 10 partenaires donateurs et académiciens.

Bader est une idée novatrice; il ne s'agit pas d'une ONG, ni d'un programme de financement, ni d'un programme d'administration géré par le ministère des Finances, ni d'un programme d'enseignement. Ce n'est pas non plus une initiative gouvernementale ou non gouvernementale.

Le programme Bader fondé sur une initiative nationale, se base sur le partenariat entre le ministère des Finances et le secteur privé, en vue de promouvoir l'esprit d'entreprenariat chez les jeunes libanais et de les encourager à fonder leurs propres entreprises qui pourraient un jour devenir grandes et offrir des emplois aux autres Libanais.

Bader regroupe une équipe de travail importante composée premièrement d'hommes d'affaires et de chefs d'entreprises qui mettront leur expertise à la disposition des jeunes, deuxièmement d'associations privées qui financeront les initiatives des jeunes, et troisièmement de représentants des universités du Liban qui présenteront le programme Bader aux jeunes.

Quant à l'ordre du jour, il tourne autour de plusieurs axes:

Le premier axe concerne le volet financier et le financement nécessaire à fournir aux jeunes qui font leurs premiers pas dans la création d'entreprise. Le rôle de Bader est de négocier avec les donateurs et financeurs afin d'accroître le niveau de financement et d'en faciliter les démarches telles que l'obtention d'un financement sans nantissement et de mettre en place un fonds d'investissement qui financerait les entreprises des jeunes.

SOMMAIRE

Editorial
Formation
- La formation au sein du Ministère des Finances - 1er trimestre 2006
- La visite des nouveaux contrôleurs adjoints au poste des douanes de Masnaa (p.1)
- Session de formation pour les contrôleurs adjoints stagiaires à la direction des Douanes... informations (p.2)

Partenaires de Formation
- Le séminaire des Directeurs sur la «Formation Professionnelle» du 14 au 16 février 2006 aux Iles Comores. (p.3)
- Présentation de la Direction française des Grandes Entreprises (DGE). (p.3)
- Les politiques de l'emploi dans le secteur public et les défis d'attraction des compétences requises... les nouvelles (p.4)

Nouvelles du ministère
- Lancement du programme «Bader» pour la jeunesse libanaise. (p.4)
- Le «Swift», une nouvelle procédure du ministère des Finances pour la consolidation des relations avec ses partenaires. (p.5)
- Le ministère des Finances dédie son centre de formation et de communication à la mémoire du martyr Basil Fuleihan. (p.7)
- Hommage à la Femme dans le secteur public à l'occasion de la Journée Mondiale de la Femme (p.7)

Projets Nouveaux
- Un code de procédures fiscales pour renforcer la relation entre le contribuable et l'administration fiscale. (p.9)

Dossier
- Le Budget dans sa complexité: Informations sur les budgets de 2005 et 2006. (p.10)

En Bref
- Résultats des travaux du Comité conjoint entre le ministère des Finances et les instances économiques. (p.12)

Bibliothèque des Finances (p.14)

Le second axe consiste en un accord conclu avec les universités MIT et INSEAD sur deux programmes visant à distinguer les jeunes ayant réussi et à soutenir leur potentiel.
Le troisième axe traite de l'aspect médiatique et éducationnel. Pour cela, le programme Bader compte sur sa collaboration avec les établissements d'enseignement et les médias pour informer les jeunes de ce projet et contribuer à la promotion des valeurs sociales fondées sur l'esprit d'entreprise, le travail et la productivité en concordance avec la nouvelle culture du travail telle que préconisée par Bader.
Quant au quatrième et dernier axe, il concerne la coopération entre Bader et l'État dans le but de faciliter et de simplifier les procédures juridiques et administratives des jeunes désireux de créer leurs propres entreprises.
Ce projet est d'autant plus important qu'il vise à stimuler l'esprit d'entreprenariat chez les jeunes libanais par le biais de la consolidation de leur confiance dans le pays et de la prise de conscience du rôle primordial qu'ils peuvent jouer économiquement. Le défi de ce programme est donc d'assurer sa continuité et de faire perdurer l'enthousiasme de ses membres.
Bader est un programme créé par des jeunes qui ont réussi professionnellement et qui veulent aider des jeunes nouvellement diplômés.
La réussite de ce programme dépend d'une part, de l'enthousiasme des jeunes et des projets d'entreprenariat et d'investissement qu'ils lancent et qui dynamiseraient l'économie libanaise et des efforts accomplis par toutes les parties concernées par le programme Bader d'autre part.
Malgré les difficultés économiques et les défis auxquels le Liban fait face, et malgré la vision négative des jeunes qui les pousse à l'émigration dans le but de réaliser leurs rêves et de satisfaire leurs ambitions, ils sont appelés à ne pas abandonner mais plutôt à combattre pour la construction de l'avenir afin de devenir les décideurs de demain. Bader constitue le premier pas vers l'encouragement de l'entreprenariat chez les jeunes et la restitution d'un esprit mû par une foi dans leur capacité à investir et à renforcer l'économie libanaise.
Parce que la volonté, la capacité, l'énergie et l'innovation sont les armes des jeunes, et parce que l'avenir leur appartient, le dernier mot leur est laissé.

Ministre des Finances
Jihad AZOUR

La formation au sein du ministère des Finances - 1er trimestre 2006

Au début de l'année 2006, l'équipe de formation de l'Institut des Finances a pris en charge l'étude et l'exécution des différentes demandes de formation émanant de la Direction des Recettes, de la Direction Générale des Douanes et du Syndicat des Hôpitaux du Liban. De plus, cette équipe a entrepris un certain nombre de rencontres avec les directeurs des Finances, des Douanes et des Services Fonciers dans le but d'évaluer leurs besoins en formation pour les années 2006 et 2007. En plus des formations spécifiques, l'IdF a organisé des dizaines de sessions de langues et d'informatique ainsi que des formations dans les pays de la région et à l'international. Au total, l'Idf a offert 73 sessions auxquelles ont participé 1417 personnes du ministère des Finances, d'autres administrations et de pays arabes et étrangers (voir graphe). Cependant, qu'est-ce qui a distingué le travail de l'Institut en ce début d'année? ■

Répartition des participants selon leur administration

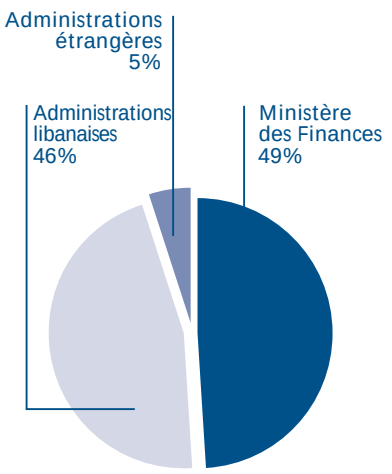

Les chiffres de la formation pour le 1er trimestre 2006

Les formations du 1er trimestre 2006	Nb. d'heures	Nb. de sessions	MoF	Autres administrations	Etrangers	Total participants
Programme de formation spécifique au ministère des Finances	**281**	**13**	**315**	**-**	**-**	**315**
Direction Générale des Finances	79	10	218	-	-	218
Direction Générale des Douanes	202	3	97	-	-	97
Sessions d'informatique	**44**	**35**	**228**	**138**	**-**	**366**
Programme de langue - anglais	**235**	**5**	**96**	**1**	**-**	**97**
Programme de formation pour les hôpitaux privés	**27**	**9**	**-**	**427**	**-**	**427**
Formation en coopération avec des organisations locales, régionales et internationales	**103**	**6**	**49**	**87**	**67**	**203**
Délégations formées à l'étranger	**120**	**5**	**9**	**-**	**-**	**9**
Total	**810**	**73**	**697**	**653**	**67**	**1417**

La formation des contrôleurs fiscaux au sein des Bureaux des Grands Contribuables et de l'Impôt sur le revenu

L'IdF a développé en étroite collaboration avec le Directeur des Recettes, un programme de formation dans le domaine des assurances, adressé aux contrôleurs fiscaux des Bureaux des Grands Contribuables. De plus, il a lancé le programme de contrôle de l'impôt sur le revenu, programme qui sera revu au trimestre prochain tant sur le plan de la forme que du contenu. ■

Les Douanes: clôture du programme de formation des nouveaux contrôleurs adjoints

L'IdF a clôturé le programme de formation intensif des 73 nouveaux contrôleurs adjoints de la Direction Générale des Douanes. Il a également organisé deux nouvelles sessions de formation sur «l'intelligence professionnelle dans la communication et les méthodes avancées de l'interrogatoire et de l'investigation» adressées aux fonctionnaires des douanes. ■

La formation adressée aux hôpitaux privés

Dans une nouvelle optique, l'Idf a organisé en collaboration avec le syndicat des hôpitaux privés au Liban, un programme spécifique de formation sur la fiscalité adressé aux comptables et responsables au sein des hôpitaux.

Ce programme a regroupé **427 participants** pendant **27 sessions** qui ont porté sur la TVA, la déduction des salaires à la source et le droit de timbre.

Se tiendra également une cérémonie de clôture au cours de laquelle des attestations seront remises aux participants. ■

La consolidation de la relation avec les centres locaux et régionaux

L'Idf a accueilli deux sessions de formation dans le cadre du projet parrainé par l'Organisation Mondiale des Douanes. La première portait sur «les stupéfiants et leurs composants» et la deuxième sur «la valeur douanière».

L'IdF a également participé avec l'Association des Banques au Liban, dans l'organisation de deux sessions de formation sur le système fiscal au cours desquelles environ 75 employés de banques ont effectué une visite de terrain des locaux de l'IdF. ■

Quoi de neuf dans la formation au deuxième trimestre 2006

Vue l'importance accordée par les responsables au sein du ministère des Finances à la formation et à son rôle dans le soutien des projets de réforme actuels et dans l'amélioration de la performance, et vue l'augmentation des besoins en formation, l'Idf poursuit la mise en œuvre d'une série de sessions en particulier sur le service aux contribuables, les normes comptables internationales, l'administration et dans les domaines douaniers et fonciers. ■

Les formations à venir à l'Institut des Finances (Avril-Juin 2006)

- Ateliers de travail sur les compétences de gestion: la gestion du temps, la dynamique d'équipe, la gestion du stress, la gestion des réunions.
- Sessions de formation sur les fondements de la correspondance administrative et sur l'archivage et la conservation des documents.
- Sessions de formation sur la comptabilité et les normes comptables internationales et l'analyse des bilans financiers.
- Sessions de formation sur le contrôle de l'impôt sur le revenu et sur les services aux contribuables. Ateliers de travail sur les impôts et taxes.
- Sessions de formation sur les stupéfiants et leurs composants pour les fonctionnaires des douanes, sur la loi foncière pour les fonctionnaires du registre foncier.
- La poursuite des sessions d'informatique et de langues...

La visite des nouveaux contrôleurs adjoints au poste des douanes de Masnaa

Les nouveaux contrôleurs adjoints de la Direction des Douanes ont visité le 24 janvier 2006, le poste douanier de Masnaa, à la frontière libano-syrienne. Cette visite qui est venue à la suite de la phase théorique du programme de formation intensif qui leur a été enseigné au cours des mois précédents, constitue une étape pratique.

Le programme de cette visite a été le suivant: Le contrôleur principal Nabil Chakra a accueilli les nouveaux contrôleurs adjoints par un discours de bienvenue dans lequel il a insisté sur le rôle de l'administration douanière aux postes frontaliers et sur l'importance du traitement adéquat des voyageurs. Les participants ont ensuite été répartis en deux groupes, l'un en compagnie du contrôleur Kamal Salloum et l'autre du contrôleur Moustapha el Rouka.

Ils ont d'abord visité la salle des voyageurs où les deux groupes ont été initiés aux procédures de fouille et de

contrôle des voitures et autres véhicules lors du passage de la frontière, au mode d'utilisation du cahier de passage et du permis d'importation. Ensuite, les visiteurs se sont dirigés vers la zone de contrôle où se déroule l'examen des marchandises et des documents douaniers nécessaires. Ils ont par ailleurs expérimenté le contrôle des poids lourds par le biais d'un exercice pratique. A la suite de cela, ils ont visité le bâtiment de la brigade douanière où le rôle de celle-ci leur a été expliqué et dont le plus important est celui des patrouilles douanières qui limitent les tentatives de fraude par des voies illégales.

Les contrôleurs adjoints ont été unanimes quant à l'importance de cette visite de terrain dans l'approfondissement de leurs connaissances surtout en ce qui concerne les postes frontaliers. Ils avaient cependant une série de remarques relatives à l'amélioration des conditions de travail des contrôleurs douaniers tant au niveau des équipements bureautiques, qu'au chauffage mais surtout en ce qui concerne l'informatisation du contrôle douanier pour faciliter le passage des voyageurs et les opérations de dédouanement des marchandises. ■

Session de formation pour les contrôleurs adjoints stagiaires à la direction des Douanes... informations

«N'est point pauvre qui ne possède rien, pauvre est qui n'a pas d'emploi».

Montesquieu ajouterait aujourd'hui à cette sagesse que si l'on avait un emploi mais sans formation suffisante au préalable, on serait considéré comme plus pauvre encore... La formation pratique développe les habitudes de chaque emploi et de chaque travail et en particulier la fonction publique.

Une fois nommés contrôleurs adjoints stagiaires à la Direction Générale des Douanes, nous avons eu droit à une première expérience à l'Institut National de l'Administration puis à l'Institut des Finances où nous avons suivi une session de trois mois.

Le système de formation à l'IdF nous a paru différent de ce à quoi nous nous attendions; la session intensive que nous avions suivie à l'ENA a en effet été prise en considération et la nouvelle session a été plus «flexible» que ce soit au niveau des heures de cours ou de la division des groupes, laissant à chaque stagiaire la liberté de choisir son horaire et le groupe qui lui convenait.

Quant aux matières étudiées, elles nous ont vite paru pratiques et spécialisées: les systèmes informatiques des douanes constituaient la partie la plus importante du cours ainsi que la préparation par chaque groupe d'un exposé traitant d'un sujet des douanes du point de vue théorique et pratique, un travail qui nous a ouvert de nouveaux horizons pour notre culture douanière.

Il faut certainement mentionner la visite sur le terrain au bureau des douanes de Massnah qui, quoique entachée par quelque désordre qui nous a empêché d'en profiter complètement, était indispensable malgré l'idée que nous avions des bureaux de douanes sur les points de frontières.

Quiconque aborde un sujet à partir d'un seul angle est souvent traité de menteur ou d'ignorant. Au lecteur - qui peut bien être un autre collègue stagiaire - qui croit à cette règle, je dis qu'il est nécessaire que la session de l'IdF soit évaluée d'une façon juste et objective.

En ce qui concerne les matières, il est évident qu'elles étaient toutes importantes et directement liées au domaine de notre travail. Mais le temps imparti à chaque matière n'était pas suffisant et ceci a été bien reconnu par les enseignants. Si les heures consacrées à chaque matière avaient été augmentées, même aux dépens du nombre des matières, les informations que nous recevions auraient été mieux assimilées. J'en mentionne «le système coordonné», «la Centrale des risques», «les règles d'évaluation douanières»...

Sinon, nous ne pouvons que nous féliciter des efforts entrepris par les employés de l'IdF qui ont bien organisé le travail et planifié au préalable la façon de distribuer les points à étudier et au temps voulu ainsi que les programmes de l'étude et les programmes d'évaluation prévus.

Finalement, il faut reconnaître aussi que le personnel féminin, dominant à l'IdF, a joué un rôle primordial, voire même le plus important, dans la réussite de l'organisation et de la planification si «professionnelles» de la session. ■

Maya Melhem
Contrôleur Adjoint stagiaire

Le séminaire des Directeurs sur la «Formation Professionnelle» du 14 au 16 février 2006 aux Iles Comores.

Se retrouver là-bas...aux Comores, au fond de l'Océan Indien, après d'interminables heures de voyage, pour parler de la formation professionnelle...L'idée était un peu bizarre mais les résultats furent impressionnants.
D'abord, la co-animation entre M. Gilles VIAULT, de la Direction Générale des Impôts en France (DGI), et l'Institut des Finances du Liban (IdF), a permis de concevoir une meilleure visibilité des stratégies de formation. L'hétérogénéité du groupe nous a enrichis, particulièrement au niveau de l'échange d'expériences et de plans futurs.
Le thème du séminaire devint sujet d'actualité et intéressa tout le monde, du fait qu'il se trouvait déjà au centre de tous les débats relatifs à la modernisation des administrations fiscales.
Les ateliers de travail ont vu circuler des dizaines d'idées, de problématiques, de questions et d'expériences différentes, ce qui a rendu le travail des rapporteurs encore plus difficile.
Le Centre de Rencontres et d'Etudes des Dirigeants des Administrations Fiscales (CREDAF) était aux petits soins de tout le monde, participants et animateurs, afin que le séminaire soit, comme d'habitude, une réussite. Les organisateurs de la DGI aux Iles Comores ont également fait des efforts remarquables pour nous accueillir malgré la situation modeste de leur pays.

Mais le plus important demeure, qu'à l'unanimité, un tel séminaire méritait qu'on y consacre davantage de temps, de réflexion et d'argent. Et comme le dit Emile Zola «Il faut savoir... Aucun bonheur n'est possible dans l'ignorance». ■

Jinane Doueihy
Responsable Pédagoqique à l'IdF

*Le séminaire était organisé conjointement par le CREDAF, la Direction des impôts aux Comores, la Direction Générale des Impôts en France et l'Institut des Finances au Liban.

Présentation de la Direction française des Grandes Entreprises (DGE)

Dans le cadre de la collaboration entre la Direction Générale des Impôts française et l'Institut des Finances (IdF), une présentation de la Direction française des Grandes Entreprises (DGE) a eu lieu du 23 au 25 janvier 2006, à l'Institut, en présence de fonctionnaires du Bureau des Grands Contribuables du ministère libanais des Finances.
M. Alain TALON, Directeur divisionnaire à la DGE, a inauguré la session par une présentation générale de la DGE pour ensuite traiter d'autres sujets comme la mise en œuvre de la Direction, son organisation interne, les services offerts aux entreprises ainsi que l'aspect contrôle et recouvrement.
La DGE est une traduction concrète de la réforme-modernisation en cours au sein du ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie français. C'est en 1999 que le principe de la DGE a été acté par le ministre de l'économie, M. Dominique Strauss-Kahn.
Sa mise en place, le 1er janvier 2002, a permis d'offrir aux grands groupes, un interlocuteur fiscal unique pour la déclaration et le paiement des principaux impôts ainsi que de nouveaux services notamment la compensation (entre les impôts dus et créances fiscales sur l'Etat). De plus, elle a permis d'accélérer le remboursement d'impôts (crédits de TVA et excédents).
La création de cette division s'inscrit dans une démarche globale qui vise à simplifier les démarches des usagers, à leur rendre un meilleur service et à améliorer le fonctionnement de l'Etat.

C'est dans ce même esprit que le bureau des grands contribuables (LTO: Large Taxpayers Office) a été créé au sein du ministère libanais des Finances en mai 2005. ■

ALARJA Rabih
Contrôleur Fiscal

Les politiques de l'emploi dans le secteur public et les défis d'attraction des compétences requises... les nouvelles

Dans le cadre de la coopération entre le ministère français des Finances et l'Institut des Finances, l'Institut a accueilli du 20/2/2006 au 22/2/2006 Monsieur Didier Hue, contrôleur auprès du ministère français des Finances et chargé du développement et de la restructuration des concours des cadres, dans le but d'exposer l'expérience du ministère français des Finances en matière de restructuration et de modernisation des méthodes d'emploi et de prendre connaissance des besoins du ministère libanais des Finances dans ce domaine.
La mission de l'expert comprenait des visites aux personnes concernées par la question de l'emploi dans le secteur public libanais et au ministère des Finances pour connaître leurs opinions; un atelier de travail a également été organisé pour le personnel de l'administration des ressources humaines à la Direction Générale des Douanes et à la Direction des Finances publiques; a participé à cet atelier le Chef du Département du Personnel au Conseil du Service civil. Cet atelier a traité de l'expérience du ministère français des Finances et des nouveautés des méthodes de recrutement, notamment: développement et diversification des méthodes de recrutement dans le secteur public français; avantages et désavantages du recrutement par l'intermédiaire des concours; vérification des compétences requises à travers la nature du concours en question; organisation technique du concours et d'autres questions.

Vers la fin de la mission de Monsieur Hue, l'IdF a organisé un débat sur les nouvelles considérations des politiques de recrutement dans le secteur public et auquel ont participé des spécialistes et de hauts responsables du secteur public libanais ainsi que des experts de l'administration des ressources humaines. Durant le débat, l'accent a été mis sur l'importance de la sélection des éléments humains dans le secteur public et leur effet sur la qualité et l'efficacité des services offerts. L'importance de la formation dans le développement continu des ressources humaines a également été discutée.
Les participants ont espéré que l'ouverture aux expériences externes et les réunions tenues dans le domaine mèneront à une bonne exploitation des changements et à leur adoption dans le secteur public libanais. ■

Lancement du programme «Bader» pour la jeunesse libanaise

«L'idée est partie de la nécessité de dépasser deux ambitions que les jeunes du Liban avaient: la première consiste à obtenir un emploi, la seconde étant représenté par l'obtention d'un visa. Quant à nous, nous voulons répondre à une troisième ambition qui était latente: celle de voir les jeunes libanais dotés d'un esprit d'entreprenariat en établissant des entreprises et créant des emplois...»

Avec ces mots brefs mais expressifs, le ministre des Finances Jihad Azour a ainsi lancé le programme «Bader» pour soutenir l'esprit d'entreprenariat chez les jeunes,

durant une cérémonie tenue à la villa Sursock le 12/4/2006 en présence d'un grand nombre de personnalités éminentes, de représentants diplomatiques et des médias ainsi que du président de «Bader», Robert Fadel, son vice-président Nader Hariri, les fondateurs, les bailleurs de fonds et les partenaires de «Bader», y compris les présidents et les représentants des entreprises, des universités libanaises et des associations sociales et économiques des jeunes, les acteurs de la société civile et un groupe d'étudiants universitaires.

Au moment où les ambassades au Liban grouillent d'étudiants cherchant à partir, au moment où les discours officiels prometteurs d'une relance économique proche, «Bader» est venu motiver l'esprit d'entreprenariat chez les jeunes libanais et restituer la certitude quant à la possibilité de réussite de tout projet dont ils rêvent ou pour lequel ils ont obtenu des diplômes.

«Des jeunes désireux d'aider des jeunes», c'est sous ce slogan que «Bader» a été créé: un ensemble de quarante individus représentant une élite d'hommes d'affaires brillants et leaders qui travaillent dans différents domaines et voulant transmettre leur expérience à la nouvelle

génération de jeunes pour qu'ils constituent pour eux une source d'inspiration pour une plus grande certitude de réussite. En vue d'«institutionnaliser l'entreprise privée», «Bader» essaie de créer un climat favorable à travers des consultations sur la faisabilité économique des projets de jeunes et l'accompagnement des jeunes dans leurs premiers pas par l'orientation ou l'assistance technique. Le programme contribue également aux investissements à travers un fonds qui sera établi en 2007 qui n'assure pas seulement le financement mais participe aussi avec les jeunes entrepreneurs à leurs investissements. En collaboration avec le secteur public, le programme veille au développement du cadre juridique des procédures, à leur accélération et simplification pour que les jeunes puissent mener des entreprises privées sans aucune entrave.

Dans la luxueuse salle Sursock, le programme «Bader» a vu le jour avec pour base les merveilleuses expériences des grands hommes d'affaires et les plus nobles rêves des jeunes universitaires libanais capables de posséder et de diriger les entreprises aussi bien que leurs ambitions et potentiels le veulent. Un appel a été lancé pour l'entreprise privée assurant un emploi pour l'entrepreneur lequel, s'il réussit créera un emploi pour d'autres. Un appel qui contribuerait à disséminer une nouvelle culture de l'emploi qui nourrirait un esprit d'investissement et un sens de la responsabilité de participer à l'essor de l'économie libanaise.
Reste à compter sur la volonté des jeunes... ■

Le «Swift», une nouvelle procédure du ministère des Finances pour la consolidation des relations avec ses partenaires

Dans le cadre des efforts entrepris par le ministère des Finances et visant à consolider la relation avec les citoyens, le ministère a lancé le système Swift qui vise à réaliser les paiements aux citoyens et les entrepreneurs qui traitent avec les différentes administrations et institutions publiques à travers les transferts bancaires directs à leurs comptes. Cette opération s'effectue en collaboration avec la Banque du Liban (Beyrouth), réduit l'utilisation des unités monétaires et encourage les transferts bancaires; elle facilite également le contrôle de l'activité monétaire au Liban dont est chargée le ministère des Finances.

Comment s'effectue l'opération Swift ?

L'opération Swift s'effectue sur deux étapes principales:
Première étape: l'Administration du ministère concerné entreprend le paiement des droits des citoyens et des entrepreneurs par le biais de documents de remboursement et de paiement au Département d'audit et de dépenses à la Direction des paiements; puis, le personnel accrédité de ce Département paie les droits à leurs détenteurs; ensuite, des ordres de paiement sont émis avec pour titre «transfert bancaire» ou «Swift» et comprenant les noms de leurs propriétaires que le Département d'audit et de dépenses aura introduits au Système de budget électronique adopté par le ministère des Finances.
Ces transferts sont soumis à l'audit au Département des transferts - Direction du Trésor; après vérification des informations et de leur compatibilité avec les données introduites dans le Système du budget, le Département du Trésor approuve le transfert de ses fonds et le ministère des Finances effectue l'opération de transfert primaire à la Banque du Liban.
Deuxième étape: La Banque du Liban œuvre à transférer les sommes aux comptes fixés par le ministère des Finances après vérification des noms des banques commerciales, des noms des détenteurs des comptes et de leurs numéros respectifs à travers le réseau qui lie la Banque centrale à toutes les banques commerciales.

Quels sont les principaux problèmes rencontrés par le système «swift» au début de l'opération de transfert?

- L'opération s'effectue exclusivement à travers la Banque du Liban de Beyrouth et non pas à travers les autres branches de la Banque du Liban.
- L'opération de transfert ne peut avoir lieu si le compte du bénéficiaire est ouvert dans une des branches de la Banque du Liban.
  Il n'existe aucun mécanisme de transfert des fonds aux comptes des banques au profit desquelles les bénéficiaires cèdent leurs droits, par conséquent, l'opération n'est pas effectuée.
- Il n'existe aucun mécanisme de récupération des fonds transférés par erreur à des numéros de comptes erronés; ainsi les personnes chargées de l'opération «Swift» dans tous les départements de l'Administration et dans l'Administration de la Banque du Liban-Beyrouth doivent prendre garde en accomplissant toute opération de transfert.
- L'Administration est incapable de vérifier toutes les étapes du programme d'un coup, et par conséquent de l'appliquer sur des étapes successives.

En ce qui concerne les solutions, l'équipe du Centre informatique du ministère des Finances œuvre, en coordination avec la Direction des paiements, la Direction du Trésor et l'Administration de la Banque du Liban à trouver les solutions adéquates aux problèmes résultant de l'application du système «Swift». Parmi les solutions adoptées:

- L'Administration a restreint l'opération de transfert bancaire à la Banque du Liban - Beyrouth pour que les données ne soient pas trop décentralisées de sorte à susciter des erreurs durant l'opération de transfert.

Une méthode pratique et facile a été établie pour le transfert de fonds aux comptes ouverts auprès de la Banque centrale; une méthode à suivre surtout lors de transfert de fonds aux comptes des municipalités et des institutions publiques.
L'Administration a œuvré à lier l'opération de transfert bancaire à plusieurs éléments pour pouvoir contrôler les erreurs qui peuvent avoir lieu durant l'opération; ces éléments sont les suivants: le nom de la banque, la branche, le numéro de compte ainsi que le nom du bénéficiaire; par conséquent, toute opération de transfert bancaire qui ne porte aucun de ces trois éléments ne peut s'effectuer, ce qui réduit les chances d'erreurs durant l'opération.
En cas d'erreur dans le transfert, les procédures normalement suivies au ministère des Finances pour le recouvrement des fonds de l'État payés par erreur en vertu d'un ordre de recouvrement émis par le Directeur du Trésor ainsi que de la dette de la personne au compte de laquelle une somme d'argent a été transférée par erreur.
Des efforts sont en cours actuellement pour l'application du mécanisme de transfert aux comptes des banques auxquelles des fonds sont transférés par les entrepreneurs; ainsi, l'Administration aurait-elle pu réaliser toutes les étapes de l'opération «Swift».
Certes, ce système de transfert, malgré certaines erreurs et certains obstacles qui sont apparus et apparaîtront pendant son application, contribue effectivement à la facilitation et à la simplification des procédures et encourage les parties concernées à traiter avec le ministère des Finances. ■

Comptable Elias Zakhia
Direction de l'ordonnancement

Ministère des Finances: Mission et Vision

Le ministère des Finances (MdF) a récemment accompli une évaluation stratégique de sa performance en collaboration avec le bureau de conseil de renommée internationale Booz Allen Hamilton. L'objectif principal de ce projet est d'établir un programme de réformes qui serait défini dans le cadre de la mission et de la vision du ministère pour guider la prise de décision au sein du MdF.
Afin d'établir ce programme, les consultants ont eu recours à une collecte de données portant sur les 5 plans opérationnels suivants:

- **Les procédés de prestation de services:** quels services sont-ils offerts par le ministère et quelle est la qualité de prestation de ces services?
- **La technologie:** comment le ministère utilise-t-il la technologie et comment cette technologie peut-elle être exploitée pour améliorer la qualité de la prestation de services?
- **L'organisation:** la structure organisationnelle actuelle appuie-t-elle efficacement les activités et quel est l'impact organisationnel attendu de la réforme?
- **Les ressources humaines:** le personnel du ministère est-il adéquatement équipé pour gérer et accomplir ses tâches actuelles et futures?
- **La mesure de la performance:** comment la performance est-elle mesurée et comment cette mesure peut-elle permettre un meilleur contrôle des priorités et des impératifs du ministère?

Par conséquent, une liste de réformes potentielles a été établie. Ces dernières ont été classées selon leur priorité et regroupées autour des 4 axes suivants:

- Amélioration du rendement
- Amélioration du système fiscal
- Modernisation de la structure et développement des compétences
- Participation à la réforme du secteur public.

La définition d'une mission et d'une vision était nécessaire pour accompagner ce programme de réforme. Un atelier de travail, auquel ont participé les cadres supérieurs du ministère, a été organisé dans ce but par les consultants. Les participants ont contribué à la définition de la mission et de la vision par le biais d'un questionnaire élaboré par les consultants et constituant l'outil principal de cette phase.

La vision a été déduite des réponses aux questions suivantes:

1. Quel type de ministère voulons-nous:

- Un ministère qui encourage la stabilité économique (30%)
- Un leader dans la réforme (25%)

2. Comment nos services offrent-ils de la valeur ajoutée?

- En assurant la transparence et la responsabilisation (36%)
- En corrélant les dépenses aux priorités nationales (25%)

3. Comment désirons-nous être perçus?

- L'outil principal pour faire correspondre le budget aux politiques nationales (34%)
- L'administrateur des politiques fiscales et de la dette publique (33%)

4. Qu'est-ce qui nous permet d'atteindre cette position?

- Mettre fin à la corruption (27%)
- Etre à la pointe de la technologie (22%)

Quant à la mission, elle a été élaborée à partir de ce qui suit:

1. Que devons-nous faire?

- Assurer la stabilité et la sécurité financières (27%)
- Rechercher l'efficacité des procédures (22%)

2. Que devrait-il en résulter?

- Confiance du public (28%)
- Amélioration de l'environnement économique (22%)

3. Quelles normes devrait-on adopter?

- Des solutions et des technologies de pointe (54%)
- Des normes internationales et des pratiques internationalement reconnues (41%)

4. Comment les parties concernées devront-elles en bénéficier?

- Adéquation plus grande entre les politiques fiscales et sociales (28%)
- Une meilleure qualité de services à un coût plus faible (28%)

Par conséquent, il a été possible de formuler les vision et mission suivantes:

La Vision:

Mener une réforme économique par le biais de la formu-

lation et de la gestion des politiques fiscales et de la dette publique dans le but de stimuler la croissance économique conformément aux priorités nationales, tout en constituant un modèle de transparence et de responsabilisation qui reflète la bonne gouvernance.

La Mission:

Nous réaliserons notre vision par la recherche de l'efficacité des procédures dans nos prestations de services, de l'utilisation des technologies de pointe et des meilleures pratiques managériales aux coûts les plus faibles et cela pour renforcer la confiance du public et assurer la cohésion entre les politiques fiscales et sociales. ■

La première étape de l'étude d'Infopro sur le service aux contribuables

La société d'études «Infopro» a terminé la première étape de l'étude sur la satisfaction des contribuables quant aux services offerts par les différents départements de la Direction Générale des Finances et de la Direction du Cadastre et du Registre Foncier au sein du ministère des Finances.

Cette étape a inclus une série d'entrevues approfondies avec les directeurs des différents bureaux et départements qui traitent directement avec le public. Parmi les résultats, nous pouvons citer:

- Le nombre de formalités effectuées dans chaque département annuellement
- Le type de services offerts par chaque département
- Les difficultés rencontrées
- Les solutions adoptées
- Les catégories de clients/contribuables
- Le type de plaintes reçues et leurs solutions
- L'organisation du travail, le type et le nombre de documents requis, le délai d'accomplissement de chaque formalité et le nombre d'employés qui lui sont assignés.

Ces informations ont permis l'élaboration d'un rapport descriptif portant sur les services offerts et les principaux obstacles et problèmes internes rencontrés par les départements. Ces résultats ont été présentés au ministre des Finances et aux responsables des départements concernés.

Cette étape de l'étude a été essentielle pour la préparation de la deuxième phase qui consiste en un sondage auprès d'un échantillon représentatif de citoyens et d'institutions, sondage qui a pour but d'évaluer le degré de satisfaction de la cible quant aux services offerts. De cette deuxième phase, devront découler un plan de travail et une stratégie pour l'amélioration de ces derniers. ■

Le ministère des Finances dédie son centre de formation et de communication à la mémoire du martyr Basil Fuleihan

Un an après l'effroyable crime qui a frappé le cœur du Liban, lui arrachant son Premier Ministre Rafic Hariri et un nombre de collègues et de citoyens, notamment le député et ancien ministre de l'Economie et du Commerce Dr Basil Fuleihan, le ministère des Finances a dédié son centre de formation et de communication, l'Institut des Finances (IdF) à la mémoire de Dr Fuleihan. La commémoration a eu lieu le mercredi 15 février 2006, au cours d'une conférence de presse à l'IdF. Celle-ci s'est tenue sous le patronage du ministre des Finances Dr Jihad Azour, en présence des partenaires du ministère et de la presse, ainsi que de la femme, des collègues et amis du martyr qui a eu un apport majeur dans la création de l'IdF en 1996. ■

Hommage à la Femme dans le secteur public à l'occasion de la Journée Mondiale de la Femme

Fidèle à sa tradition, l'Institut des Finances a célébré le 7 mars 2006, la Journée Mondiale de la Femme, sous le patronage du ministre des Finances, Dr Jihad Azour.

A cette occasion, un débat a réuni Mme Josette Tobrawi Rached, procureur général à la Cour des Comptes et Mlle Asma Andraos, présidente d'une association de la société civile qui ont fait part de leurs expériences personnelles. Ont également participé, Mlle Marie Rose Zalzal, qui a exposé les avantages et inconvénients des quotas féminins et Mme Alia Abbas, directrice de l'Ordonnancement au ministère des Finances, qui a évoqué les défis et obstacles auxquels fait face la femme dans le secteur public.

Le débat qui s'est distingué par l'apport diversifié et la richesse des interventions ainsi que par la convivialité de l'ambiance, était animé par Mlle Nadine Touma,

éditrice et écrivain. Cet événement qui a accueilli environ 200 personnes, a débuté par la projection d'un documentaire portant sur l'avis des citoyens concernant le rôle de la femme dans le secteur public. Ont suivi le débat de nombreuses interventions notamment sur la discrimination des femmes relative aux lois pénales et à la loi sur la nationalité. Dr Jihad Azour a clôturé l'événement par un discours qui a souligné l'importance qui devrait être accordée au rôle de la femme dans la société en général, et dans le monde professionnel en particulier. ■

La femme... vers l'égalité

Toute une histoire de souffrances, d'oppression et répression...
Toute une histoire de discrimination, d'humiliation et d'interdiction...
Une histoire pleine de patience et de larmes...
C'est bien l'histoire de la femme...

La femme en général a beaucoup souffert et a fait face à beaucoup de difficultés et d'obstacles dans son évolution vers une émancipation du sentiment d'infériorité et la réalisation du principe d'égalité avec l'homme sur tous les plans (social, économique, culturel...).
En ce qui concerne la femme libanaise, la première étape de son évolution se manifestait par son obtention de ses droits politiques en 1953, suivie de la reconnaissance de son droit, en tant qu'épouse, de choisir sa nationalité en 1960 et son droit de se porter candidate aux collectivités locales en 1963. En 1974, l'exigence de l'autorisation du mari pour qu'une femme puisse voyager a été annulée; la prohibition des moyens de contraception a également été annulée en 1983. L'année suivante, un même âge pour la fin de service a été adopté et la femme a obtenu des services de sécurité sociale à égalité avec l'homme. Le Liban a été partie à plusieurs conventions de l'UNESCO et de l'OIT en matière d'égalité entre l'homme et la femme. En 1996, le Liban a accédé à la Convention des N.U. pour l'élimination de toutes formes de discrimination contre la femme.
Les mesures prises dans ce sens ont vite porté leurs fruits; en effet, le rôle de la femme a été très évident dans tous les secteurs et les domaines. Mais le rôle le plus important qu'elle a joué et joue encore est celui de mère prenant soin de ses enfants et devenue plus consciente et plus efficace depuis son ouverture et son intégration à la société.
Maints pays ont adopté des mesures strictes pour éviter toute discrimination entre la femme et l'homme et pour accorder à la femme des droits égaux devant la loi. Mais les problèmes de la femme s'aggravent encore dans les régions rurales et dans les pays très pauvres, où elle souffre de marginalisation claire et ses droits sont clairement bafoués (comme sa privation de toute éducation, le trafic de sa personne, sa prostitution...). Les formes d'inégalité sont nombreuses mais elles convergent toutes dans le dénigrement de la femme et la violation de ses droits.
Finalement, le chemin de l'égalité est très long et il nous reste beaucoup à faire, mais il importe de signaler les efforts déployés pour la reconnaissance des droits de la femme et du principe d'égalité entre l'homme et la femme: ils sont tous les deux des êtres humains, tous les deux créés à l'image de Dieu, pourquoi donc la discrimination? ■

Carole Abi Khalil
Département de recherches et d'études fiscales

La déclaration électronique d'impôts

Les avantages de la déclaration électronique d'impôts:
Plus facile et plus économique pour le contribuable:

- Elle permet à la fois une économie de temps et d'argent; le contribuable n'a plus à se déplacer à l'administration fiscale pour remettre sa déclaration, ni à faire la queue surtout pendant les périodes de pointe.
- Moins chère pour le gouvernement.
- Plus écologique puisqu'il n'y a plus recours à la version papier.

Plusieurs pays ont déjà adopté ce mode de déclaration, en voici quelques exemples:

La Suède[1]:

En 2004, 1.046.695 personnes ont choisi de déclarer leurs impôts par le biais d'internet, du téléphone ou par sms. Ceci signifie qu'un suédois sur trois a déclaré électroniquement , nombre en augmentation de 30 % par rapport à 2003. Ce sont surtout les personnes âgées de 20 à 34 ans qui optent pour ce mode de déclaration.

Selon une étude comparative sur neuf pays membres de l'OCDE, les coûts administratifs de l'autorité fiscale par rapport aux revenus fiscaux sont les plus bas en Suède . Ils représentent 0,52 % des revenus fiscaux contre 1.71% pour l'Allemagne et 1.6% pour la France.

La France[2]:

A partir de 2006, la déclaration d'impôts en France n'est plus uniquement électronique mais également préremplie: le contribuable n'a plus qu'à vérifier les montants indiqués et les corriger le cas échéant.

Les contribuables déclarant électroniquement bénéficient de plusieurs avantages dont:

- Une réduction d'impôt de 20 euros.
- Un délai supplémentaire pour envoyer la déclaration par internet.
- Une dispense de tous les justificatifs à joindre, notamment de versement des dons (réduction d'impôt pour dons) et de versement des cotisations syndicales (à condition de conserver les pièces justificatives).

En 2005, 3.7 millions de contribuables ont choisi ce mode de déclaration.

Le Canada:

3 types de contribuables seulement ne peuvent pas bénéficier du service TED (Transmission Electronique des Déclarations):

- Les non-résidents
- Les personnes qui ont déclaré faillite
- Les personnes qui payent l'impôt sur le revenu dans plus d'une province ou territoire.

A noter que le Canada a adopté ce mode d'imposition à partir de l'année fiscale 2002. ■

[1] www.cejem.com & www.itsweden.com
[2] www.impots.gouv.fr

Un code de procédures fiscales pour renforcer la relation entre le contribuable et l'administration fiscale

Un projet d'élaboration d'un code de procédures fiscales a été lancé en 2004 dans le but d'améliorer la relation entre le citoyen et l'administration fiscale, et en parallèle avec la réorganisation du système fiscal libanais. Ce code est aujourd'hui dans sa phase finale pour être ensuite envoyé au parlement et ratifié avant la fin de l'année.

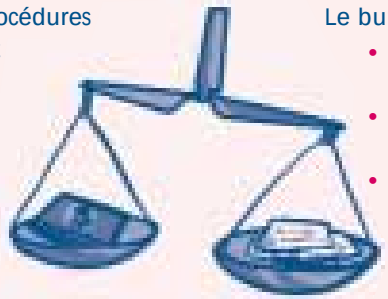

Un comité composé d'un juge du Conseil d'Etat, d'avocats et d'experts dans le domaine fiscal a participé à la rédaction de ce code. Le recours à des références étrangères telles que la France, la Suisse et bien d'autres ainsi qu'à des experts du Fonds Monétaire International et de pays a également été nécessaire.

Le but de ce projet de loi est:

- d'élaborer les principes généraux d'application des lois fiscales
- de faciliter les procédures fiscales et les adapter aux changements opérationnels
- de définir certains concepts utilisés dans les lois fiscales.

La loi a donc pour but de préciser et de clarifier les droits et obligations des contribuables d'une part et les obligations de l'administration fiscale d'autre part. Par ailleurs, elle garantit plus de transparence quant à la relation entre ces deux parties. Des informations supplémentaires seront disponibles dans les prochains numéros de "Hadith El Malia". ■

Les Douanes de Dubaï préparent un projet de « TVA » pour les pays du Golfe

«Les Douanes de Dubaï» prépare en collaboration avec le Fonds Monétaire International et en coordination avec le ministère des Finances et de l'Industrie des EAU, une étude sur le système fiscal proposant la «Taxe sur la Valeur Ajoutée» dans les pays arabes du Conseil de Coopération du Golfe; le Secrétariat Général du CCG ayant chargé les EAU de s'en occuper.

«Les Douanes de Dubaï» prépare cette étude dans le cadre d'une équipe de travail constitué par l'État dans ce but; toutes les options y seront examinées, dont l'imposition générale dans les pays du CCG ou juste la TVA, ou bien encore la possibilité d'application de l'impôt sur les ventes comme une des alternatives proposées.

Il s'agit d'une démarche qui s'est effectuée parallèlement aux négociations entreprises par les EAU avec les Etats-Unis, l'Union Européenne, l'Australie et la Chine en vue de signer des traités de libre échange, ce qui signifie une grande chute dans les recettes douanières, par conséquent, les impôts constitueraient un autre choix possible.

Il est à noter que le FMI avait demandé aux EAU, qui connaissent une prospérité foncière importante, d'introduire un impôt sur la propriété et d'étendre l'impôt sur les sociétés pour qu'elle couvre tous les secteurs, tout en soulignant que l'excédent budgétaire ne peut se poursuivre éternellement sans la subvention du rendement de l'impôt.

Dans ce contexte, le FMI a rédigé un rapport comprenant les recommandations suivantes:
Le système fiscal proposé ne doit pas mener à une augmentation des prix, ce système étant une sorte de solution de remplacement des tarifs douaniers.
Application du système fiscal sur deux étapes: la première étape comprend l'application des impôts à des biens sélectionnés comme les dérivés du tabac, les voitures, les produits électroniques, etc. Alors que la deuxième prévoit une imposition des différentes sortes de biens et de services. En ce moment, il n'existe pas d'impôts sur les ventes ou sur le revenu aux EAU alors que des taxes sont imposées sur les profits des entreprises de production de l'énergie, les banques internationales au niveau fédéral, ainsi qu'une taxe de 10% sur les ventes des hôtels à Dubaï. Les EAU ont réalisé un excédent sur le budget consolidé de 2004 atteignant 17,2 milliards de Dirhams (3,68 dirhams pour 1 dollar) grâce à l'augmentation des prix du pétrole au niveau mondial. Mais ils avaient enregistré un déficit de 17,1 milliards de dirhams en 2001 lorsque les prix du pétrole étaient de loin inférieurs. ■

(Référence: «Al Arabya» n° du 14/2/2006)

Gretta Mehanna
Unité de recherches et d'analyses fiscales

DOSSIER

Le Budget dans sa complexité: Informations sur les budgets de 2005 et 2006 Interview avec M. Elias Charbel, Directeur du Budget et du Contrôle des dépenses

Le budget de 2005 a enfin vu le jour après un an d'attente; ce qui a suscité beaucoup de questions auxquelles M. Elias Charbel, Directeur du Budget et du Contrôle des dépenses a répondu en partie dans un entretien effectué avec lui par «Hadith El Malya».

Pourquoi ce retard dans l'adoption du budget de 2005?
Le retard dans l'élaboration du budget n'est pas dû au ministère des Finances qui a préparé le projet de budget et l'a présenté au Conseil des ministres dans le délai constitutionnel. Il est plutôt le résultat des événements qui ont eu lieu au Liban et mené au changement de gouvernements et par conséquent au changement des ministres des Finances qui décident dans cette affaire. Ainsi le budget de 2005 a dû passer par quatre étapes avant d'être adopté:

La première étape était celle du projet de budget élaboré et lancé par le ministre des Finances à l'époque Fouad Siniora et qui constituait un projet de réforme intégré comprenant un chapitre de réforme de 60 points offrant une vision claire et des orientations pour les traitements administratifs, financiers et économiques au sein des Administrations de l'État. Mais avec la démission du Gouvernement de l'époque ce projet a été mis de côté.

La deuxième étape a débuté avec la constitution d'un nouveau gouvernement avec Dr Elias Saba comme ministre des Finances, un nouveau projet comprenant certaines des réformes prévues par l'ancien projet a été soumis au Conseil des ministres; cependant, ce projet n'est pas entré en vigueur en raison de la démission du Gouvernement.

À la troisième étape, le troisième gouvernement s'est attelé à la préparation des élections parlementaires et le ministère des Finances, avec à sa tête le ministre Demianos Kattar, n'a pas pu préparer le projet de budget pour 2005.

Lors de la quatrième étape qui a suivi les élections parlementaires et la constitution d'un nouveau Gouvernement, le ministère des Finances, avec à sa tête Docteur Jihad Azour, a préparé un nouveau projet se basant sur le premier projet que M. Siniora avait établi sans qu'il ne comprenne les réformes proposées en raison du manque de temps et de la nécessité de promulguer une loi de budget avant fin 2005. Ainsi le projet a été adopté par le Conseil des ministres le 17 novembre (avec un retard d'un an) après avoir été examiné par la Commission des Finances en décembre 2005 et janvier 2006. La loi a été promulguée le 3 février 2006.

Sur quelle base les dépenses ont-elles été effectuées?
Les dépenses ont été effectuées sur la base de duodénum conformément à la loi de la comptabilité publique; les dépenses permanentes, dont la continuité est exigée par l'intérêt public dans le cadre des accréditations du budget de l'année précédente (2004), ont été effectuées (salaires, loyers...). Certains problèmes ont émergé; la valeur de certaines dépenses a dépassé les sommes décidées dans le budget de 2004. Le ministère des Finances a donc demandé au Conseil des ministres d'approuver l'allocation et l'exécution des dépenses conformément à ce qui est prévu dans le projet de budget de 2005. L'article 33 de la loi du budget de 2005 légalise cette mesure avec effet rétroactif.

Quant aux dépenses d'investissement, elles n'ont pas été exécutées et les Administrations concernées ont dépensé des crédits rotatifs non décidés mais disponibles auprès de ces administrations car ratifiés par le Parlement dans un budget précédent.

Qu'est-ce qui caractérise le budget de 2005?
Si l'on examine le budget 2005, on ne peut que dire que c'est un budget ordinaire qui se fonde, pour ses dépenses, sur le budget de 2004. Mais il contient pour la première fois des avances à l'Électricité du Liban à partir des crédits existant dans le budget conformément à un système et à un mécanisme convenus par le ministère des Finances et l'EDL ; le crédit a été estimé à 1100 milliards de L.L. Ceci vise à renforcer la transparence en ce qui concerne les dépenses de l'EDL et à informer le Parlement sur le volume du déficit de l'EDL au lieu d'octroyer à cette dernière des avances sur le Trésor dont le Parlement ne prend pas connaissance au préalable.

Qu'en est-il du budget de 2006?
La Direction du budget a élaboré les estimations pour le budget de 2006 et l'a soumis au ministre des Finances, Dr Jihad Azour, qui a demandé que des modifications y soient effectuées. Il a également demandé un projet de budget pour 2006 dont les objectifs se résument à la réduction du déficit à travers le contrôle des dépenses et l'abandon des dépenses non urgentes. Le projet de budget comprend donc des modifications fiscales et des modifications dans les textes juridiques ainsi que certaines réformes qui seront révélées lorsque le projet sera finalisé.

Le budget de performance sera-t-il adopté bientôt?
On en est encore aujourd'hui à la réflexion sur l'application du budget de programmes et de performance et à la préparation nécessaire pour le réaliser. En effet, pour lancer l'exécution de ce budget, il faut une nouvelle loi autre que la loi de la comptabilité publique qui se base sur les crédits budgétaires alors que le budget de programme et de performance est un budget de projets. Ce dernier requiert aussi un personnel spécialisé et une préparation des administrations publiques à travers la formation sur le nouveau système et l'élaboration des lois nécessaires. Le plus important serait d'effectuer le premier pas dans cette direction. Il existe actuellement une orientation vers une formulation d'une nouvelle loi en collaboration avec l'Union Européenne et le ministère des Finances. Un atelier de travail est en cours de préparation pour traiter de la façon d'améliorer la préparation des budgets en vue d'introduire certains des principes du budget de programmes et de performance.

Quelles sont vos recommandations et vos propositions pour l'avenir?
Nous souhaitons que les Administrations publiques collaborent avec le ministère des Finances lors de la préparation des nouveaux projets de budget et que nous travaillions comme une équipe pour l'intérêt public. Il faut signaler ici le sens de coopération qui a caractérisé la Direction Générale de la Sûreté Générale, le ministère de l'Environnement, la Centrale des Statistiques et les autorités de supervision qui ont présenté des projets de budget bien étudiés et précis. Je souhaite que nous puissions tous veiller à ce que soit préparé le budget de programmes et de performance qui reste un des objectifs principaux du ministère des Finances. ■

Le savez-vous?

Le budget de 2005 prévoit la réduction des sanctions sur les frais municipaux de 90% et sur les frais de la circulation de 85%;

Dans une tentative de réduction des dépenses, et selon le budget de 2005, les contributions et aides fournies à des bénéficiaires autres que le secteur public a un mécanisme particulier décidé par le Conseil des ministres sur proposition du ministre des Finances et du ministre compétent.

Résultats des travaux du Comité conjoint entre le ministère des Finances et les instances économiques

Sur les 84 sujets qui étaient proposés, 56 ont été choisis, à savoir 66%, 14 (17%) ont été renvoyés aux instances compétentes et les 14 (17%) qui restent n'ont pas été adoptés.

Les requêtes des différentes instances du secteur privé ont été coordonnées et les représentants du ministère ont compris l'objectif commun qui n'est autre que le développement et l'amélioration des relations entre le ministère d'une part et le secteur privé de l'autre, pour que cette relation ne soit pas uniquement basée sur l'application des lois et règlements à la lettre.

Les résultats importants des séances de dialogue du Comité conjoint ministère des Finances - instances économiques ont été examinés lors d'une réunion qui a regroupé, le 2 mars 2006, le ministre des Finances et des représentants du secteur privé. Durant cette réunion, les participants ont exposé les résultats des travaux du Comité et ont discuté des démarches importantes que le ministère entreprendra afin d'améliorer et d'alléger les procédures administratives, et ce sur la base d'études établies par les directions concernées auprès du MdF et concernant les requêtes et les propositions. Ils ont souligné la nécessité de poursuivre les travaux qui restent et de suivre les recommandations qui résultent des sept réunions consécutives du Comité conjoint qui ont débuté en septembre 2005.

Il est vrai que les questions relatives à la TVA, à l'impôt sur le revenu, au projet de loi sur la corruption et d'autres encore ont été à la tête des questions traitées, il n'en demeure pas moins que les propositions qui restent ne sont pas moins importantes.

Si la première démarche s'est bien manifestée par une grande réalisation, des mesures supplémentaires doivent quand même la suivre pour promouvoir l'action des institutions, développer l'économie et apporter un meilleur rendement au Trésor de l'État. ■

Robert Debbas
Président du Comité conjoint de concertation
entre le ministère des Finances et le secteur privé

Le dialogue national doit couvrir les questions économiques et sociales

Dans le cadre du dialogue national lancé par les leaders du pays, le ministre des Finances Dr Jihad Azour a adressé, lors d'une conférence de presse tenue à l'Institut des finances - Institut Basil Fuleihan, le 4/3/2006, un appel aux participants au dialogue pour qu'ils intègrent les affaires économiques comme point principal à l'ordre du jour à l'instar des questions politiques traitées parce que pour qu'un dialogue soit constructif et positif, il doit couvrir les questions économiques et examiner les préoccupations sociales et de vie des citoyens. Le Dr Azour a adressé deux lettres au Chef du Parlement et au Premier ministre leur demandant que les questions économiques et sociales constituent des titres principaux à l'ordre du jour de leurs discussions tout comme les autres titres principaux traités.

Mais cet appel vise-t-il à prévenir des risques de crise économique ? pas exactement. Le ministre a juste essayé de mettre l'accent sur l'importance de traiter des questions économiques lors des sessions de dialogue. Il a voulu signaler que malgré l'atmosphère politique et sécuritaire décourageante, la situation financière et la stabilité monétaire et économique générale ont été séparées de la situation politique. Paradoxalement, nous avons noté une nette amélioration dans les indicateurs financiers durant les six derniers mois avec une réduction des taux d'intérêts et une amélioration de la balance des paiements passant d'un déficit dépassant le milliard de dollars au premier semestre de l'an dernier à un excédent de plus de 700 millions de dollars vers la fin de l'année passée. Le ministre conclut en signalant l'existence d'une chance qu'il faut à tout prix saisir ajoutant que «sans stabilité politique et sécuritaire, la stabilité sociale est impossible et sans stabilité économique non plus, la situation politique ne peut survivre, les deux facteurs étant interdépendants». ■

La signature électronique

Dans le cadre des efforts déployés pour profiter des facilités fournies par l'automatisation, la Direction des Finances publiques a adressé une lettre à la Cour des Comptes pour donner opinion sur l'adoption de la signature électronique des formulaires des impôts directs.

Cette requête a compris l'exemple suivant:
«En 2003, 394360 formulaires ont été émis; si l'on estime le temps nécessaire pour la signature d'un papier à 4 secondes, ceci signifie que l'on a besoin d'une activité automatique continue pour trois mois et demi, activité qui ne peut qu'épuiser l'énergie et le temps du Directeur des recettes, sans parler de l'effort et du temps à accorder par les contrôleurs, les contrôleurs principaux, les chefs des départements des finances dans les mohafazats et les départements financiers de Beyrouth.»

La proposition faite par la Direction des Finances publiques, comprend ce qui suit:
Le département compétent prépare les formulaires d'impôts en deux copies (une de vérification et une globale) portant des signatures véridiques du chef de l'unité, du contrôleur principal et du contrôleur respectivement.
Le Directeur des recettes valide les deux copies par sa signature.
La Direction des recettes impriment les autres copies qui porteront uniquement la signature électronique du Directeur des recettes par voie informatique et les soumet aux parties concernées selon les règles tout en gardant la copie signée par le département concerné.
Il est à noter que la Cour des Comptes n'a émis aucune objection quant à l'adoption d'un tel mécanisme. ■

Gretta Mehanna
Unité de recherches et d'analyses fiscales

ESCWA: Le port de Beyrouth occupe la 8ème position dans la région et la 155ème au niveau mondial

Selon le rapport annuel de l'ESCWA sur les projets de développement visant à réaliser l'intégration régionale et mondiale et qui sont exécutés dans les pays de la région de l'ESCWA, le port de Beyrouth est classé 8ème sur 16 ports de la région de l'ESCWA (Commission Économique et Sociale des Nations Unies pour l'Asie de l'ouest), et 155ème dans le monde en matière de parts de conteneurs de 39 m^3 de capacité (TEU), avec 305933 conteneurs en 2003. La Compagnie Maritime d'Affrètement-Compagnie Générale Maritime (CMACGM) est classée deuxième après la Mediterranean Shipping Company (MSC) parmi les sociétés qui utilisent le port de Beyrouth pour l'affrètement de leurs marchandises. Ceci est une vraie réalisation pour le port de Beyrouth, la première étant classée troisième mondialement et la deuxième occupant la deuxième position au niveau mondial. ■

Classement régional et international des ports de conteneurs selon l'ESCWA - 2003

Port	Etat	Classement selon l'Escwa	Classement mondial	Conteneurs de 20 pieds
Dubai	Dubai	1	11	5152
Salala	Oman	2	34	2000
Djedda	Arabie Saoudite	3	39	1777
Khor fakan	EAU	4	56	1450
Demiat	Egypte	5	74	955
Dhammam	Arabie Saoudite	6	91	633
Alexandrie	Egypte	7	118	495
Beyrouth	Liban	8	155	306
Lattaquié	Syrie	9	163	281
Al Aqaba	Jordanie	10	164	281
Port Sultan Kabous	Oman	11	168	265
Al-Fujayra	EAU	12	185	202
Doha	Qatar	13	193	173
Port Salman	EAU	14	203	166
Aden	Yemen	15	231	156
Al Shariqa	EAU	16	218	152

Source: Annual Review 2005, ESCWA

Le Liban met en œuvre l'accord d'association avec l'Union Européenne

Le Liban a entamé la mise en œuvre de l'accord d'association avec l'UE signé il y a 4 ans, en janvier 2002. L'accord vise à améliorer le commerce bilatéral et à promouvoir les activités sur les plans économique, politique et social. De plus, il pave la voie à la création d'une zone de libre échange entre le Liban et l'Union Européenne ayant pour but l'abolition, en 2010, des barrières et des droits de commerce imposés sur les importations européennes. L'accord stipule la coopération dans les domaines du transport, de l'énergie, de l'agriculture, des droits de l'Homme et du développement économique continu. Le Liban négocie actuellement un plan d'action de cinq ans pour la mise en œuvre de l'accord. ■

L'Activité commerciale du Liban avec l'UE

(en million de USD)	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Total des Exportations	**605**	**756**	**1,046**	**1,524**	**1,747**	**1,880**
Exportations vers l'UE	142	171	150	148	158	186
Taux du Total des Exportations	**24%**	**23%**	**14%**	**10%**	**9%**	**10%**
Total des Importations	**6,084**	**7,104**	**6,445**	**7,168**	**9,397**	**9,340**
Importation de l'UE	2,740	3,062	2,803	3,162	3,743	3,717
Taux du Total des Importations	**45%**	**43%**	**43%**	**44%**	**40%**	**40%**

Source: Les Douanes & BLOMINVEST Bank s.a.l

Les impôts sur le revenu au Liban, par le Dr Joseph Torbey, Dar An-Nahar, 2005

Ce livre traite des différentes questions relatives au système de l'impôt sur le revenu au Liban à la lumière des dernières modifications législatives y relatives, avec un accent sur les aspects pratiques et les interprétations administratives. Il entreprend également des comparaisons avec certaines des lois fiscales étrangères.

L'auteur, qui est un ancien chef du département de l'impôt sur le revenu à la Direction des recettes, évoque la question de l'Administration fiscale lui accordant le rôle le plus important dans la réussite de tout système fiscal. En effet, c'est elle qui a la responsabilité d'exécuter les lois fiscales par le biais de ses organes spécialisés. Elle impose et collecte les impôts et assure la discipline fiscale. Il ne suffit pas d'adopter les meilleures législations et de suivre les meilleures politiques pour réaliser les résultats escomptés, il faut aussi que l'instrument d'exécution administratif soit capable de les comprendre et de les appliquer. ■

Visites organisées pour les étudiants universitaires à l'Institut des Finances

En vue de promouvoir la communication entre le ministère des Finances et les jeunes libanais, l'Institut des Finances a organisé, en collaboration avec la YMCA, quatre ateliers durant le mois de mars adressés aux universitaires. L'IdF a ainsi accueilli 74 étudiants universitaires venant de disciplines différentes pour les informer sur le ministère des Finances, son rôle et ses projets, ainsi que sur le régime fiscal en application au Liban, les politiques financières adoptées, l'IdF lui-même, les relations de coopération avec la Banque Mondiale et surtout les possibilités assurées par le Centre d'Information que la Bibliothèque des Finances accueille. Le programme a consacré deux tours: le premier à la Bibliothèque des Finances où ils ont vu les services disponibles et le deuxième à la Direction de la TVA. ■

L'équipe de l'IdF continue à accueillir les délégations universitaires jusqu'au mois de juin prochain; ce genre d'activité fait partie des activités entreprises par l'IdF à l'occasion de son dixième anniversaire.

La lettre interne du ministère des Finances
Editée par l'Institut des Finances

- **Adresse:** 512, Corniche al-Naher
  B.P. 16-5870 - Beyrouth, LIBAN
- **Tél:** 01-425147/9
- **Fax:** 01-426860
- **Site Web:** www.if.org.lb

- **Comité de Rédaction:** Abou Jaoudé Rania, Akiki Leina, Begdache Jide, Chébli Josiane, Darwich Rola, Doueihy Jinane -Institut des Finances- Ali Wadad-Direction du Budget et du Contrôle des Dépenses, Charif Raja-Direction de la Comptabilité publique, Eid Bachir-Direction Générale des Douanes, Fawaz Hala-Bureau de Déduction des Salaires à la source, Haddad Claude-Direction Générale des Services fonciers/ Dépt.du Cadastre, Karam Rana-Bureau du Trésor et de la Dette publique, Mehanna Gretta-Unité de recherches et d'analyses fiscales, Sila Roula-Direction des Affaires administratives, Zakhia Elias-Direction de l'Ordonnancement.

- **Rédactrice en chef:** Céline Ménassa
- **Supervision:** Lamia El Moubayed Bissat
- **Photographe:** Int'l Pictures et la caméra de l'Institut
- **Imprimée par:** Arab Printing Press